PROVISIONAL
A/37/PV.68
22 November 1982
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الاثنين ، ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد هولاى (هنغاريا)

- سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٣] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية

(ج) تقارير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(هـ) مشاريع قرارات

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63403/A

Digitized by UNOG Library

- تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية (اعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية) : تقرير اللجنة السادسة [١٢٢]
- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بخلافة الدول في مال الدولة ومحفوظاتها وديونها: [١٢٤] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة السادسة

(ب) تعديل

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

- انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى : انتخاب سبعة عشر عضوا للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي [١٦ (و)]

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/37/22 و Add.1 و 2) ؛

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية (A/37/36) ؛

(ج) تقارير الأمين العام (A/37/474 و A/37/484 و A/37/607) ؛

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/37/598) ؛

(هـ) مشاريع القرارات (A/37/L.17 و Corr.1 و A/37/L.18-A/37/L.23 و A/37/L.26-A/37/L.28) ؛

السيد الهدّاوي (العراق) : تناقش الجمعية العامة سياسة الفصل العنصري، سنة بعد سنة، منذ نحو ثلاثة عقود بهدف رفع الظلم والاضطهاد عن شعوب جنوب افريقيا، وتمكينها من نيل حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتنتهي الجمعية في العادة باتخاذ القرارات وربما تشكيل اللجان وعقد المؤتمرات لتنفيذ محتوى تلك القرارات. وغالبا ما تشارك أكثرية الدول الأعضاء في تلك المناقشات، وتصوّت الى جانب القرارات وتدين الفصل العنصري وتطالب بتصفيته. ويمضي البعض الى مناشدة مجلس الأمن بفرض العقوبات على حكومة جنوب افريقيا العنصرية بموجب الفصل السابع من الميثاق. لكننا نلاحظ، بمزيد من الأسف، ان المناقشات المستفيضة والقرارات الموضوعية لا يقدر لها أن تخرج الى حيّز التنفيذ، وانما تضاف الى الكثير مما اتخذته الجمعية العامة من قرارات منذ تأسيسها.

ان العراق، منذ قيام الأمم المتحدة، وقف ومازال يقف بصلابة الى جانب نضال الشعوب ضد الاستعمار بأشكاله المختلفة، وآزر وسيظل يؤازر حقوقها العادلة في الحرية والكرامة والاستقلال، ويضاعف على الدوام من تضامنه مع الجهود المبذولة للقضاء على العنصرية وجريمة الفصل العنصري في الأمم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز على السواء، ويعتبر تضامنه مع نضال الشعوب الافريقية أحد

Digitized by UNOG Library

أركان السياسة العراقية الخارجية الثابتة . ولذلك ومن منطلق هذا الاهتمام التقليدى يحـــرص العراق على الاسهام بفاعلية في جميع المؤتمرات التي تعقد لمعالجة جريمة الفصل العنصرى والقضاء على أسبابها .

اننا نتساءل دائما لماذا لم تفلح الأمم المتحدة حتى الآن في تنفيذ قراراتها الرامية لتصفية هذه الجريمة ووضع حد للسياسات اللاانسانية التي مانفك نظام الأقلية المتسلطة في بريتوريا يمارسها بشراسة ضد سكان البلاد الأصليين ؟

ولا نحسب أن الجواب على هذا السؤال عسير أو أن أسبابا خفية تقف وراءه فمن الواضح انه ليس فقط عناد نظام بريتوريا وتعنته هما السبب الوحيد في عدم الوصول الى حل لانهاء هذه المأساة الانسانية ، وانما من الأكيد أيضا أن عددا من الدول الغربية والرأسمالية ، بما فيها الولايـــات المتحدة الامريكية ، لا تبدى الارادة السياسية اللازمة ولا الاهتمام الكافي الذى يتطلبه حل مسألـة الفصل العنصرى والقضاء على جريمته المنكرة .

ان هذا البعض من الدول الغربية والرأسمالية يتحدث أمام الجمعية العامة بلغة تبدو في الظاهر متسمة بالاهتمام والتعاطف مع مساعي الأكثرية في مهمة القضاء على جريمة الفصل العنصـرى ، وتبدى الحماس لقرارات ادانة نظام الأقلية العنصرية واستهجان جريمتها . ولعله من المفيد التوقف قليلا هنا للتأمل في طبيعة مواقف هذا البعض من الدول للتعرف على مدى جدّيتها وحسن نواياهـا ازاء جهود الأكثرية الهادفة لتحقيق أماني شعبي جنوب افريقيا وناميبيا .

والحق لو أن هذه الدول الغربية والولايات المتحدة تحلت بالنية السليمة وأبـدت الارادة السياسية الحازمة ووقفت باخلاص الى جانب النضال ضد ظلم الأقلية العنصرية وتعسفها لأمكن حتما قطع أشواط بعيدة وفعّالة في عملية تصفية جريمة الفصل العنصرى . لكن لا يخفى ان المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والتجارية وتأثير الشركات عبر الوطنية والتعاطف العرقي مع الأقلية في جنـوب افريقيا تحمل هذه الدول على التظاهر بمواقف تتناقض جذريا وواقع الممارسات والسياسات التي تتبعها ازاء جريمة الفصل العنصرى . ان هذه المواقف تحملنا على الشك بأنها توضع لمجرد أغراض الدعايـة والاعلام فقط وليست نابعة من القناعة بوجوب تصفية الفصل العنصرى .

Digitized by UNOG Library

ولو أن البعض من الدول الغربية والدول الرأسمالية الأخرى أبدى مرونة معقولة ونظر بواقعية بعيدة المدى لمستقبل مصالحه وآزر باخلاص جهود الأكثرية الهادفة للقضاء على الفصل العنصرى لأمكن ايجاد حل لهذه المأساة منذ وقت غير قصير .

اننا نعتقد بأن شعوب هذا البعض من الدول عاجزة عن فهم التناقضات في مواقف حكوماتها ازاء جريمة الفصل العنصرى لأن هذه الشعوب لا تستطيع التوفيق بين أقوال حكوماتها وبين استمرار العلاقات الشاذة مع بريتوريا ، وهي لا شك ترفض بشدة تزايد التعاون السياسي والاقتصادى والعسكرى مع ذلك النظام وترفض اعتباره ركيزة للعدوان على الشعوب المسالمة في افريقيا خاصة بعدما أصبح النظام العنصرى في جنوب افريقيا ترسانة تهدد بزعزعة أنظمة الحكم في المنطقة .

ان التعاون الخفي والمعلن بين نظام بريتوريا العنصرى وبين بعض الدول الغربية والرأسمالية الأخرى لم يحبط المساعي الرامية لتصفية الفصل العنصرى فحسب وانما يفتح المجال دائما أمام سلطات الارهاب في جنوب افريقيا لتصعيد سياسة القمع والابادة البشرية والاستغلال الاقتصادى للطبقات الكادحة من أبناء البلاد الأصليين ومصادرة اراضيهم التي هي مصدر رزقهم الوحيد وحرمانهم من أبسط حقوق الانسان ، والاستمرار بسياسة تفتيت البلاد للقضاء على هويتها ووحدتها ، من خلال خلق الكيانات الهزيلة والعميلة وهي البانتوستانات والترانسكاى .

ليس من الحكمة اغفال الدور الشرير الذى يلعبه الكيان الصهيوني لترسيخ العنصرية والفصل العنصرى في جنوب افريقيا وذلك بتقوية نظام بريتوريا وتدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والدبلوماسية القائمة بين النظامين ، وبصورة خاصة العلاقات العسكرية بما فيها الخبرة النووية والمعدات الحديثة اللازمة لتطوير صناعة الأسلحة النووية ، وحطها الى الأهداف العسكرية المرسومة لها والتعاقد في عمليات استخراج وتصنيع اليورانيوم المخصب .

من الثابت أن النظامين العنصريين في جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة يشكلان وجهين لعملة واحدة تربطهما سياسة العدوان والاستراتيجية والعقيدة وممارسة العنصرية ، الأمر الذى حمل الجمعية العامة على اعتبار الفصل العنصرى جريمة والصهيونية شكلا من أشكال التمييز العنصرى . واذا كان نظام بريتوريا ذو الجذور النازية يقوم بالعدوان المنتظم على دول المواجهة الافريقية

Digitized by UNOG Library

بتشجيع اوروبي ـ أمريكي فان النظام الصهيوني الفاشستي يقوم بتشجيع مماثل بالعدوان المدروس على الأمة العربية ، وهكذا ضمن الاستعمار لنفسه قواعد الانطلاق للتدخل والتخريب وتهديد سلامة وأمن الشعوب الافريقية والشعب العربي .

لقد عمد مندوب الكيان الصهيوني قبل أيام أمام الجمعية العامة الموقرة الى مهاجمة اللجنة الخاصة بالفصل العنصري وانتقد أعضاءها وجردهم من الموضوعية والنزاهة وسمح لنفسه بالتدخل في شؤون دولهم الداخلية لمجرد أنهم أفلحوا في الكشف عن القليل من العلاقات الهدامة القائمة بين الكيان الصهيوني وبين النظام العنصري في جنوب افريقيا كما جاء في ملحق تقرير اللجنة المرقم A/37/22/Add.1 - S/15383 .

ان وفد العراق اذ يشجب هذه السلوكية اللاأخلاقية التي عرف بها الكيان الصهيوني ، يعلن اعتزازه باللجنة ويشيد بأعضائها ويقدر باكبار تضحياتهم وجهودهم الموضوعية في الكشف عن الحقائق وتنوير الرأي العام العالمي بوحشية الجرائم التي يقترفها النظامان الفاشستيان في كل من تل أبيب وبريتوريا ، ويخص وفدنا بالشكر الحاج يوسف ميتا ـ سولي رئيس اللجنة .

كما ذكر مندوب الكيان الصهيوني أيضا ان اللجنة استعانت بأقوال الصحف لتوثيق معلوماتها عن العلاقة بين نظامي الفصل العنصري والصهيونية وزعم بأن أكثر تلك الصحف لا قيمة له ولا يعول على ما تكتبه . ولا يسعنا الا التذكير بأن اللجنة اقتبست معلوماتها من جرائد "انترناشونال هيرالد تريبون ، وجيروساليم بوست وواشنطن بوست وفاينانشال تايمز اوف لندن ونيويورك تايمز وديلي نيوز اوف نيويورك وميل ستار اوف تورنتو وعشرات من صحف جنوب افريقيا" . لا أظن أن أحدا يختلف معنا في الرأي بأن هذه الصحف تتميز بشهرة عالمية واسعة وان اكثرها كان ومايزال منبرا للصهيونية يفسح المجال لدعاتها دائما دونما قيد ولا شرط لتمجيد الصهيونية والكيان الصهيوني والنيل من الأمة العربية وحضارتها وفرض الضغط على السياسيين الغربيين والامريكيين لالتزام جانب الكيان الصهيوني وعدوانه ومضاعفة العون المالي والدعم السياسي له . فأصبحت هذه الصحف جزءا هاما من اللوبي الصهيوني المتوغل في القارتين الاوروبية والامريكية . فليس من المعقول اذن أن تلفق هذه الصحف الأمور وتسيء للصهاينة وتتهمهم بما ليس فيهم . لكن مندوب الكيان الصهيوني شأنه

Digitized by UNOG Library

عادة ألا يعترف بأية حقيقة تتعارض مع أسلوبه المعهود في التزييف وتشويه الأمور . واذا كان لا يعترف بما اقتبسته اللجنة من أقوال هذه الصحف فهل كان يأمل أن تستعين اللجنة بجرائد الجويش كرونيكال وهآرتس وهادفار وهاعولام هزى ، وغيرها من الصحف الاسرائيلية الهزيلة ؟ وقال مندوب الكيان الصهيوني في خطابه أيضا ان حكومته ملتزمة بقرار مجلس الأمن رقم (٤١٨) لسنة ١٩٧٧ الذى يدعو الدول الى الامتناع عن تزويد النظام العنصرى في جنوب افريقيا بالسلاح والمواد العسكرية والحربية بمختلف انواعها . لكنه لم يفسر لنا لماذا أعلنت يونايتد بريس انترناشونال من القدس بتاريخ ١٧ آب/اغسطس ١٩٨١ ان وزير الاقتصاد الصهيوني ناشد الولايات المتحدة بالتوقف عن منافستها في تصدير الأسلحة الى تايوان وجنوب افريقيا وبعض دول البحر الكاريبي ... الخ .

Digitized by UNOG Library

وكيف يمكن لمندوب الكيان الصهيوني ان يفسر لنا ما أذاعه راديو اسرائيل من القدس بتاريخ ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ عن عقد اتفاق مالي مع جنوب افريقيا يحصل بموجبه الكيان الصهيوني على قرض بمبلغ ١٣٥ مليون راند خلال ثلاث سنوات مقابل السماح لنظام بريتوريا بتوظيف مبلغ ٤٥ مليون دولار في مشاريع استثمارية في فلسطين المحتلة ، كما تم للكيان الصهيوني الحصول على موافقة ببيع أسهم بقيمة ٢٥ مليون دولار في جنوب افريقيا .

وكيف يفسر مندوب الكيان الصهيوني ما أوردته الصنداى تايمز اللندنية في أيار/مايو ١٩٨٢ عن قيام ثلاثة مؤلفين اسرائيليين بوضع كتاب يشير الى انتاج صاروخ اسرائيلي — جنوب افريقي بمدى ١٥٠٠ ميل كما ان النظامين يعملان على صنع القنبلة النيوترونية وغيرها من الأسلحة النووية الأخرى ، والمعلوم أن أحد المؤلفين هو موسى بيرل مونر الذى عمل أربع سنوات في المركز النووى الاسرائيلي في ديمونا .

وقلل المندوب الصهيوني من أهمية التعاون الاقتصادى والتجارى بين النظامين العنصريين ، بينما تشير أرقام صندوق النقد الدولي بأن صادرات الكيان الصهيوني الى بريتوريا عام ١٩٧٩ بلغت ٤٨ مليون دولار ولا تدخل فيها أرقام مبالغ النفط والأسلحة وقطع الأسطول المصدرة اليها بينما بلغت استيرادات الكيان الصهيوني من بريتوريا خلال نفس العام ٥٣ مليون دولار ولم تدخل فيها أرقام صادرات الماس والذهب ومعلوم أن الكيان الصهيوني يعتبر ثاني أكبر سوق عالمية للماس المستورد من جنوب افريقيا بعضه مستورد مباشرة وبعضه مستورد عن طريق دولة ثالثة .

وتشكل صناعة الماس وصقله أهم صناعة صهيونية بعد صناعة الأسلحة ، وكانت حكومة تل أبيب قد رصدت مبلغ ١٠٠ مليون دولار لتطوير هذه الصناعة وتمكينها من منافسة أوسع الأسواق الاوروبية والامريكية .

ليس مهما جدا مقدار حجم ومبلغ التجارة المتبادلة بين النظامين ، لكن المهم هو اعتماد نظام بريتوريا على الكيان الصهيوني لاحباط قرارات المقاطعة الدولية واستعداد حكومة تل أبيب لتنفيذ مخطط بريتوريا في الالتفاف على تلك القرارات واقتحام أسواق مجموعة الدول الاوروبية العشر وذلك باستيراد الكيان الصهيوني سلعا غير مصنعة أو نصف مصنعة من جنوب افريقيا ويقوم بتصنيعها

Digitized by UNOG Library

واعادة تصديرها الى الأسواق العالمية بما فيها الأسواق الاوروبية وأسواق الولايات المتحدة الامريكية .

ويفضل مجموعة من الاتفاقات المالية والتجارية بين النظامين يقوم بينهما ترتيب خاص لتنظيم الضريبة المزدوجة والعملات النادرة والتعريفة الجمركية . وقد يكون من المفيد الاشارة الى أن النظامين يملكان شركتين للنقل البحرى يستطيع الكيان الصهيوني ببساطة من خلالهما توجيه سير ناقلات النفط بحمولاتها المستوردة لصالحه وتحويلها الى جنوب افريقيا . وواضح أن هذه طريقة خطيرة أخرى للالتفاف على قرارات الأمم المتحدة بحظر التعامل التجارى مع جنوب افريقيا .

لا بد من كلمة مقتضبة عن علاقات التسلح بين النظامين الفاشستيين نظرا لما تنطوى عليه هذه العلاقة من أخطار تهدد أمن واستقرار القارة الافريقية وتعرض السلام العالمي الى الخطر . فلقد ثبت لدى معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن والتقرير الخارجي لمجلة الايكونوميست البريطانية وجريدة فينانشيال تايمز وواشنطن بوست أن الكيان الصهيوني مستمر في مضاعفة قدرة الأسطول البحرى لنظام بريتوريا وتزويده بالبواخر والزوارق السريعة المزودة بصواريخ كبربيل وصواريخ جو جو وصواريخ أرض أرض ومدفعية من عيار ١٠٥ ملم وصواريخ مضادة للدبابات وطائرات سكوربيون المصنعة في فلسطين المحتلة والمعدات الالكترونية المتطورة للأغراض الحربية .

ان أخطر ما في علاقة التسلح بين النظامين هو التعاون النووى والوصول الى اجراء تجربة نووية في جنوب المحيط الأطلسي وكانت وكالة المخابرات المركزية الامريكية على علم بها ومازال هذا التعاون مستمرا وأصبح بفضله كل من الكيانين قادرا على صنع ما يرتئيه من القنابل النووية ووسائل حملها . ويحصل الكيان الصهيوني على اليورانيوم من جنوب افريقيا بعد أن يتم تخصيبه هناك لاستخدامه في مفاعلات ديمونا ضد فلسطين المحتلة .

ان أخطر ما في سياسة التعاون العسكرى في جنوب افريقيا مع النظام الصهيوني هو احباط طموح الدول الافريقية في جعل قارتهم منطقة خالية من التسلح النووى وهو الأمر الذى يجدر أخذه بعين الاهتمام لو أردنا فعلا تدعيم رسالة الأمم المتحدة في ترصين الأمن والسلم في العالم . ان العلاقة العضوية القائمة بين النظامين الفاشستيين وحلفهما غير المقدس واستمرار وتصاعد التعاون

Digitized by UNOG Library

الاجرامي بينهما ينذر بكارثة تهدد شعوب افريقيا والشرق الأوسط وتضع البشرية تحت رحمة نظامين شريرين فينبغي أن تعمل الأمم المتحدة بدفع شرهما عاجلا . ويرأينا فان ذلك لن يتم ما لم تتحمل الدول العظمى مسؤولياتها وتبدي حسن النية والارادة السياسية اللازمة وتقرن قولها بالفعل الصحيح .

السيد مولي (اوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لمن الأسف الشديد أن أضيف بضعة كلمات الى ما سبق أن ذكره الممثلون الذين سبقوني في الحديث في تأبين الرئيس الراحل ليونيد ايليتش برجنيف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي ورئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وأود باسم وفد أوغندا وبصفتي الشخصية أن أعرب لوفد الاتحاد السوفياتي ، ومن خلاله لحكومة وشعب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، عن تعازينا الخالصة في هذه المناسبة الأليمة .

Digitized by UNOG Library

لقد فقد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قائدا عظيما له مكانة خاصة ، وفقد العالم بوفاته بطلا لا تلين له قناة وعملاقا من عمالقة السلام ، ونزع السلاح ، والوفاق ، وتصفية الاستعمار . وبالنسبة لنا في افريقيا ، فاننا لن ننسى على الاطلاق الدعم المستمر القائم على المبدأ الذى تلقيناه من الاتحاد السوفياتي بقيادة الرئيس برجنيف ، في نضالنا من أجل الحرية والعدالة . ونحن نذكر بصفة خاصة بتقدير عميق ، الاسهام الضخم الذى قدمه الاتحاد السوفياتي ، بقيادة الرئيس برجنيف ، ولا يزال يقدمه من أجل التحرير الكامل للجنوب الافريقي .

سوف تفتقد جميع الشعوب المحبة للسلام في كافة أرجاء العالم الرئيس برجنيف ، وفي هذه المناسبة فاننا نؤكد من جديد التزامنا بالسعي من أجل السلام ، ونزع السلاح ، والوفاق ، وتصفية الاستعمار - وهذه هي الأهداف التي كرس لها الرئيس برجنيف حياته .

واذ نتحدث خلال هذه المناقشة عن المسألة التي طال عليها الأمد لسياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، فانني أود أن أهنئ رئيس لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، السفير مايتا ماسولي ممثل نيجيريا ، وجميع الأعضاء الآخرين في اللجنة على جهودهم الدؤوبة ، وعلى اخلاصهم في تعبئة العمل الدولي ضد نظام الفصل العنصرى البغيض.

لقد أعلنت هذه الجمعية عام ١٩٨٢ ، سنة دولية للتعبئة لغرض الجزاءات ضد جنوب افريقيا . وبينما نقترب من هذه الفترة التاريخية البالغة الأهمية ، تحيي أوغندا الشعبين الباسلين في جنوب افريقيا وناميبيا في نضالهما التاريخي الذى لا يعرف الهوادة ، ضد العنصرية ، والفصل العنصرى ، والاستعمار ، والسيطرة الأجنبية . ان نضال هذين الشعبين هو جزء لا يتجزأ من النضال العالمي من أجل الكرامة الانسانية ، والحرية ، والعدالة ، والاستقلال الوطني ، والسلم العالمي . وتقف الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي ، ولا سيما شعوب افريقيا ، الى جوارهما بكل قوة .

ان النضال الطويل للشعوب ضد الفصل العنصرى والاضطهاد الأجنبي هو نضال طويل ومضن حقا ، ولكنه سيكلل بالنصر . والسؤال لا يتعلق بما اذا كان النصر سيتحقق ، ولكن السؤال هو كيف ومتى سيتحقق النصر. ان شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، بقيادة حركات التحرير ، عاقدين كل العزم على استراتيجيات نضالاتهما . والنصر هو مسألة وقت فقط .

Digitized by UNOG Library

وفي مواجهة الشعوب المتحدة والمصممة على معارضة الفصل العنصري والاستعمار ، نجد نظام بريتوريا العنصري في يأس قد دعم أدوات القمع في جهاز الدولة ؛ وواصل دفع جهازه الحربي في عملية احتلال غير مشروع لاقليم ناميبيا ، وكثف حروبه العدوانية ، وعمل على زعزعة الاستقرار في البلدان المستقلة المجاورة في المنطقة . ومن ثم ، فان ممارسات وسياسات نظام بريتوريا هي ذات أبعاد متعددة .

رغم محاولات نظام الفصل العنصري بطرح صورة فيها تغيير واسترخاء ، فان نظام الأقلية العنصرية في بريتوريا ، يعتمد أكثر وأكثر على أشكال بربرية من القمع في محاولة فاشلة لوقف وتدمير حركة النضال المتقدمة من أجل التحرير . ان نقابات العمال تداس بالأقدام . والاعتقال غير المحدود دون محاكمة للوطنيين قد اتخذ أبعادا غير محدودة ، فالمئات منهم يعذبون ، ويموت البعض في السجون .

ان عددا كبيرا من النساء والأطفال قد تم ترحيلهم بالقوة من المناطق الحضرية وألقي بهم في أماكن قاحلة غير مريحة من البلاد ، حيث سيكون مصيرهم الفقر المدقع . وعن طريق هذه الحركة المنظمة للآلاف من الغالبية السوداء ، تتحكم الأقلية العنصرية في أرض وثروة البلد ، وقد تعززت من جراء هذه الممارسات . لقد شردت المجتمعات ، وقوضت قدرتها على معارضة نظام الفصل العنصري . أما بالنسبة لضحايا الفصل العنصري ، فان اقتلاع السكان ترتبت عليه آثار خطيرة ، والترحيل الاجباري يعني مزيدا من البعد عن مكان العمل ، وتعذر الوصول الى الأرض ؛ وبالنسبة للعديد فهذا يعني بدء حياة كعمال مهاجرين ؛ وبالنسبة لأعداد كبيرة من الأفراد والأسر ، تمثلت الآثار في الفقر والجوع . وفي ظل ظروف كهذه لم ينشأ فقط سوء التغذية بل تكاثرت أنواع أخرى من الأمراض .

ان هذا النقل الاجباري ، وترحيل أعداد كبيرة من السكان من جانب نظام الفصل العنصري ، يجب أن ينظر اليه في اطار سياسة هذا النظام لتحويل جنوب افريقيا الى بلد للرجل الأبيض بحرمان الشعب الافريقي بكامله من حق المواطنة . ان نقل واعادة توطين أعداد كبيرة من السود كان يرتبط دائما بانشاء وتعزيز نظام السيطرة العنصرية في جنوب افريقيا . والسياسات الراهنة لاعادة التوطين ، تسير في محاذاة محاولات النظام اليائسة والفاشلة تماما لاستمرار حكمه الفاشي في وجه المقاومة الوطنية المتزايدة ، وتقدم قوى التحرير .

Digitized by UNOG Library

وفي مناورته المستمرة لتضليل المجتمع الدولي بشأن الاصلاحات العنصرية في جنوب افريقيا ، فقد أعلن النظام العنصرى هذا العام عن تغيرات دستورية زائفة . ويزعم أن هذه الاقتراحات تعد السكان " الملونين " و " الهنود " بالاستقلال الذاتي الكامل ؛ وتعطي حق تقرير المصير لما يسمى " بالشعوب الثلاثة " والمشاركة في الجهاز التنفيذى للحكومة ، بينما تبقى الغالبية الكبرى من سكان جنوب افريقيا مستبعدة من أية مشاركة في شؤون بلدها .

Digitized by UNOG Library

ان نظام الفصل العنصرى قد صور للعالم ، بواسطة جهازه الدعائي ، أن ما يسمى بالمبادئ الدستورية الجديدة ستتيح أكبر قدر من السلطة للشعب وأن جميع طوائف الشعب سوف تتمتع بدرجة جديدة من تقرير المصير . ومع ذلك ، فلا توجد أى ظلال من الشك في أذهاننا بأن الهدف الأساسي لهذه الاستراتيجية الواضحة هو اختيار بعض القطاعات في مجتمع جنوب افريقيا وضمها الى بنية السلطة التي تقوم على التمييز ، وذلك بهدف تعزيز الفصل العنصرى ، واستمرار الاستغلال ، وتقويض اندفاع النضال من أجل التحرر .

وهناك أيضا بعد آخر للقضية التي نحن بصددها ، وهو استمرار نظام بريتوريا العنصرى في احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وفي انتهاكه الصارخ لقرارات ومقررات مجلس الأمن والجمعية العامة ، وفي واقع الأمر ، لرغبة المجتمع الدولي ككل . ان تسويف نظام الفصل العنصرى بشأن تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا لعام ١٩٧٨ هو انتهاك لهذه الهيئة وتقويض لسلطتها ومكانتها . وتستعد جنوب افريقيا بطريقة محمومة لزرع عملاء جدد في ويندهوك . وفي أعقاب ذلك ، قامت بتعزيز جهازها القمعي والعسكرى في ناميبيا ، وهي تواصل القيام بعدوان سافر ، دون أى استفزاز سبق من أى نوع ، وذلك ضد دول خط المواجهة ، لاسيما ضد جمهورية أنغولا الشعبية .

ان الاغتيال الذى حدث مؤخرا بواسطة طرد ملغوم في موزامبيق لروث فيرست ، وهو أحد معارضي الفصل العنصرى النشطين للغاية ، وأحد قادة المؤتمر الوطني الافريقي ، كان دليلا جديدا على تدخل جنوب افريقيا الزاحف في شؤون هذه البلدان . وازدادت أعمال العنف والتخريب ، في دول خط المواجهة وضد معارضي الفصل العنصرى في أماكن أخرى . وزاردت الهجمات من حيث النطاق والقوة . وحملة زعزعة الاستقرار التي تقدم بها جنوب افريقيا هي احدى جوانب استراتيجيتها التي تهدف بصفة أساسية الى تحويل افريقيا الجنوبية الى ساحة معركة بين الشرق والغرب . ويجب النظر من خلال رؤية أوسع الى اغتيال معارضي نظام الفصل العنصرى من قبل نظام بريتوريا في البلدان المجاورة وزعزعة الاستقرار العسكرى والاقتصادى لهذه البلدان . انها ليست فقط خطة أعدها نظام بريتوريا بعناية لتخويف تلك البلدان التي تعارض الفصل العنصرى ولخلق الصعوبات الاقتصادية في هذه البلدان ، بل انها تهدف أيضا الى اضفاء المصداقية على دعاياتها المستمرة بخصوص التوسع الشيوعي المزعوم . وقد كان غزو المرتزقة المشؤوم ، لسيشيل في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ الذى ساندته جنوب افريقيا ، مثالا على هذا الأسلوب .

Digitized by UNOG Library

ومما يؤسف له للغاية أنه رغم استمرار العنصرية في جنوب افريقيا ، والاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، وشن حروب العدوان ضد دول خط المواجهة ، مايزال نظام الفصل العنصرى يتلقى العون والدعم من بعض البلدان الغربية . وقد واصلت هذه البلدان الغربية ، بالاشتراك مع جنوب افريقيا ، نهب الموارد الطبيعية لناميبيا ، في انتهاك سافر للمرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا عام ١٩٧٦ . ان حظر الأسلحة ضد النظام العنصرى في جنوب افريقيا قد أثبت عدم فعاليته نظرا للتعاون العسكرى والاقتصادى القائم بين جنوب افريقيا وحلفائها الغربيين . ويمكن للنظام العنصرى الآن ، بعد حصوله على القدرة النووية ، أن يبتز القوى المناهضة للفصل العنصرى ، وأن يستمر في سياسته العنصرية في جنوب افريقيا ، وفي استعماره لناميبيا ، ويبقى المعتدى الدائم في المنطقة الجنوبية من افريقيا . ولا يسعنا الا أن ندين المواقف المزدوجة لبعض البلدان الغربية التي تعلن التزامها بالمثل الديمقراطية ، وتدخل مع ذلك في تواطؤ مع نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا في ارتكابه لأعمال غادرة لم يسبق لها مثيل ليس ضد شعب جنوب افريقيا فحسب ، بل ضد شعوب ناميبيا ومنطقة افريقيا الجنوبية ككل .

ان علاقات جنوب افريقيا مع جيرانها ، وسلكها في الداخل والخارج ، تتسم بالتهديد المستمر للسلم ، وبالاخلال بالأمن العام ، وبارتكاب الأعمال العدوانية ، وبهذا تشكل خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين .

ان انهيار الفصل العنصرى والاستعمار في جنوب افريقيا وناميبيا يتطلب تعزيز الجهود الدولية المتضافرة . ويجب أن يواكب تصاعد النضال ضد النظام العنصرى القمعي ، تصاعد مماثل في الدعم الدولي لهذا النضال . ولهذا تظهر حاجة ملحة لفرض جزاءات شاملة والزامية على نظام بريتوريا العنصرى من أجل اجباره على التخلي عن العنصرية في جنوب افريقيا وعن الاستعمار في ناميبيا . وفي هذا السياق ، فاننا نشجب دون تحفظ قرار صندوق النقد الدولي ، الذى تم اتخاذه منذ عدة أيام ، والقاضي بمنح قرض لجنوب افريقيا يبلغ ١ر١ بليون دولار ، والذى سيستخدم دون شك لتزويد الفصل العنصرى بالنفط ودعم جهازه العسكرى .

وسيكون النصر حليف الشعوب المتحدة دائما .

Digitized by UNOG Library

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اننا كثيرا ما نشيد بالفخر والاعزاز الى العديد من منجزات حضارتنا في القرن العشرين هذا . وبالفخر أيضا نستعرض تاريخ الجنس البشرى الذى ناضل عبر القرون لاقامة نظم اجتماعية واقتصادية وسياسية منصفة وواسعة النطاق ، للوفاء باحتياجاته الخاصة في مختلف بقاع العالم . وبالفخر كذلك نسجل تطويره للنظم الأخلاقية الموجهة نحو احترام كرامة الفرد .

Digitized by UNOG Library

لقد بلغ الجنس البشرى ، كوحدة متماسكة لا تتجزأ ، مرحلة يمكن له فيها أن يتطلع الى الوراء ويقيّم تاريخ الحضارة الانسانية كأحد الانجازات الجماعية له على الرغم من صراعاته الداخلية التي نجم عنها أحيانا كوارث هائلة .

ونحن كأعضاء في الجنس البشرى وكأعضاء في المجتمع الدولي للأمم ، لنا كل الحق في أن نشعر بالفخر ازاء التقدم الذى أحرزناه . الا أننا في الوقت ذاته نشترك في مسؤولية جماعية عن اخفاقنا كما نتحمل عبئا ثقيلا لازالة الشرور التي تشوه ماضينا وحاضرنا .

ان شرور حضارتنا عديدة ، ولكن في هذه المناسبة بالذات ، وفيما يتعلق بالبند ٣٣ من جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة المعنون " سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " ، فان الشر الذى نشير اليه هو ذلك الشر المرتبط بسياسات الفصل العنصرى البغيضة وعواقبها الوخيمة .

انه لمن المخجل للبشرية أن مفهوم التفوق الجنسي والعرقي لا يزال مستمرا حتى اليوم ليشكل أساسا أيديولوجيا لدولة يعتمد وجودها في حد ذاته على التطبيق القسرى لنظرية الفصل العنصرى . وانه من غير المقبول اطلاقا أن نجد ، في عصر استكشاف الفضاء ، أن الناس تصنّف بحسب العرق ويحرمون من الحقوق الانسانية والسياسية والاقتصادية المقبولة عالميا ، على أساس معايير عنصرية أو عرقية .

ومما يؤسف له أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا يتجاهل تنديد المجتمع الدولي ويتحدى جميع النداءات ويواصل تكثيف جهوده لتطبيق سياساته العنصرية والقضاء على المعارضة الداخلية لها .

ويستخدم نظام بريتوريا في هذه العملية الأساليب الوحشية للقمع ، والسجن ، والتعذيب والقتل ضد معارضي الفصل العنصرى ، والذين كانت لديهم الشجاعة في التصدى والكفاح من أجل الحرية والكرامة . وقد تم اقتلاع الملايين من الناس عن طريق عملية البانتوستانات التي هي شكل آخر من أشكال حرمان الأغلبية الافريقية من حق المواطنة .

وبنفس الدرجة من الشراسة ، وجّه نظام جنوب افريقيا ، حملة عدوانية وتخريبية ضد الدول المجاورة وضد أنغولا بصورة خاصة . ولم يتردد النظام العنصرى في حملته هذه في استخدام ناميبيا ، التي يحتلها بصورة غير مشروعة ، كقاعدة انطلاق لشن عدوانه ضد الدول المجاورة واشاعة عدم الاستقرار فيها .

Digitized by UNOG Library

وتؤكد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ايمان شعوب الدول الأعضاء بالحقوق الأساسية للانسان وكرامة الانسان والتزامها بهذه الحقوق . وتدعو المادة ١ ، الفقرة ٣ والمادة ٥٥ ، الفقرة ج من الميثاق الى التعاون الدولي لتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز على أساس الجنس أو العقيدة .

وحتى هذه الأحكام الأساسية فان جنوب افريقيا تنتهكها بازدراء بطريقة مهينة لضمير وكرامة الجنس البشرى . وعلاوة على ذلك ، فان سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا الى جانب عدوانه المسلح وأعمال التخريب التي يقوم بها ضد البلدان المجاورة ، كلها تشكل تهديدا قاطعا للسلم والاستقرار في المنطقة وللسلم والأمن الدوليين بصورة عامة .

ومما يبعث على الأسف العميق أن الأنظمة التي تعاقبت على الحكم في جنوب افريقيا تمكنت من متابعة سياسة الفصل العنصرى رغم المقاومة الداخلية والضغوط الخارجية . ومن المسلم به بصورة عامة - ومما يؤسف له - أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا قد ضمن تأييد بل وحتى مساعدة وتواطؤ عدد ضئيل من الدول .

ان اخفاق مجلس الأمن في اعتماد قرار يفرض عقوبات شاملة على جنوب افريقيا قد أتاح للنظام العنصرى مواصلة قمعه الوحشي في الداخل وعدوانه المسلح وأعمال التخريب واشاعة عدم الاستقرار في الخارج . ان مسؤولية الحكومات التي تسخر سياساتها لتعضيد النظام العنصرى هي مسؤولية خطيرة . ولقد آن الأوان لهذه البلدان أن تدرك بأن سياسة استرضاء جنوب افريقيا تزيد من تفاقم الحالة وأنه لابد من اتخاذ تدابير أكثر تصميما وتفصيلا لمعالجة هذه المشكلة . ويجب عزل نظام بريتوريا العنصرى من الناحيتين السياسية والاقتصادية واضعافه لكي يرضخ لارادة المجتمع الدولي .

ان مواقف حكومة جمهورية قبرص بشأن الفصل العنصرى وجميع أشكال التمييز التي ترتكز على العرق أو اللون أو العقيدة معروفة جيدا . فقد نددنا مرارا بسياسة الفصل العنصرى وكل شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى وأيدنا بصورة مستمرة كل الجهود الدولية الرامية الى عزل نظام جنوب افريقيا لارغامه على التخلي عن سياساته الوحشية .

ونعتقد أن وحدة وكرامة الجنس البشرى والقوة الأخلاقية لحضارتنا والتصميم على القضاء على الفصل العنصرى المقيت ، كنظرية وكنظام سياسي - اقتصادى نشط ، هي التي سوف تسود في

Digitized by UNOG Library

المستقبل القريب . ونعتقد أيضا أن معاناة اخواننا من بني البشرية في جنوب افريقيا وناميبيا سوف تنتهي قريبا وسيرد اعتبارهم واعتبارنا في وقت قريب .

السيد ايفرنغهام (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما من نظام من النظم الاجتماعية المؤسسية ، ان وجد ، منذ القضاء على ألمانيا النازية ، لاقى مالاقته سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا من ادانة عالمية .

وتعتقد حكومة استراليا أن من الصواب والمناسب ادانة جنوب افريقيا بسبب سياساتها العنصرية البغيضة . ولا نعتقد أن من حق جنوب افريقيا أوغيرها الاحتجاج بأن نظر الأمم المتحدة في سياسات الفصل العنصرى يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لذلك البلد . ان ممارسات نظام الفصل العنصرى عدوانية للغاية وآثارها بالغة الضرر ليس فقط على سكان جنوب افريقيا نفسها ، انما على استقرار القارة الافريقية قاطبة ومن الحتمي على الأمم المتحدة أن تستمر في الاشتراك في الكفاح ضد الفصل العنصرى .

ولكن لا يكفي مجرد ادانة الفصل العنصرى . وخلال السنوات الماضية اعتمدت الأمم المتحدة قرارات لا حصر لها أدانت فيها حكومة جنوب افريقيا وطالبتها بالتوقف عن ممارسة سياسات الفصل العنصرى ، الا أنه لم يكن لهذه القرارات أى تأثير يذكر . وليس هناك مسألة توحد المجتمع الدولي ازاءها مثل هذه المسألة . ولكن النظام الحالي في بريتوريا جعل المجتمع الدولي يواجه أكثر الحكومات عنادا وصلفا وبعدا عن الأخلاق في عالم اليوم . ويضطر المرء الى الوصول الى نتيجة غير سارة وهي أنه كلما توحدت كلمة المجتمع الدولي على ادانة جنوب افريقيا زادت حكومة الأقلية البيضاء البغيضة الحاكمة اتحادا في مواجهتها لبقية العالم .

Digitized by UNOG Library

ان حكومة استراليا تؤيد كل التأييد الدعاوى القانونية والاخلاقية التي قدمت في هذه المناقشة ضد استمرار سياسات الفصل العنصرى . ومع ذلك ، فاننا نتساءل الا يمكن لنهج مختلف اختلافا بسيطا في تناول المشكلة ان يجد آذانا أكثر اصغاء عند بريتوريا ، واذا تركنا الباب مفتوحا امام خيار التغيير السلمي في جنوب افريقيا ، فاننا نعتقد انه يجب علينا الا نتجاهل تلك الفرص التي تقدم نفسها حاليا .

ان جنوب افريقيا بلد لديه موارد بشرية وطبيعية هائلة . وشعبها ، الذى يبلغ تعداده ٢٥ مليونا ، وموارده الطبيعية الوفيرة ، جعلا منه واحدا من أغنى البلدان في القارة الافريقية . لكنه أصبح غنيا بثمن فادح .أى الأقلية البيضاء أصبحت أكثر ثراء وغنى على حساب العمال السود الذين يعيشون في حالة من العبودية الحقيقية . واذا قارن المرء بين الموارد واجمالي عدد السكان في جنوب افريقيا ، وبين الموارد وتعداد السكان في عدد كبير من البلدان الاخرى الاعضاء في المجتمع الدولي ، سيجد ان جنوب افريقيا لا يزال في امكانها ان تتمتع بمستوى معيشة عال في ظل نظام عادل منصف متعدد الاجناس ، اكثر في الواقع من بلدان اخرى كثيرة في هذه القاعة . ان هذا البلد لديه الامكانيات ليصبح مجمعا للقوة الاقتصادية اللازمة لتنمية القارة كلها . ولكنه بدلا من ذلك اختار الطريق العكسى . لقد اختار أن يضع نفسه ضد قارة بأسرها وان يصبح مهدا للثروة والامتياز وصاغ سياساته في عزلة تامة . ان الغزوات التي تحدث احيانا في المنطقة لا تهدف الى تحسين علاقات الصداقة والتعاون بين البلدان ، بل انها اعمال لها طبيعة عسكرية تهدف الى الوفاء بجنون العظمة للنظام في بريتوريا .

ان التناقض بين امكانية علاقات التعاون وبين واقعية المواجهة ، يمكن ان يكون اكثر وضوحا . وبسبب الاستخفاف بالمظالم الاجتماعية والاخلاقية والسياسية التي تعتبر جزءا جوهريا في الفصل العنصرى ، فان ذلك النظام يحمل في داخله بذور دماره . ان ما تخشاه حكومة استراليا هو الا يعاني من هذا الدمار شعب جنوب افريقيا فقط . ان امكانية سفك الدماء والنزاع داخل جنوب افريقيا ، وفيما بينها وبين جيرانها ، امر مخيف . ولن يكون سفك الدماء في صالح أحد . ويأمل وفد بلادى أن تدرك حكومة جنوب افريقيا ان الطريق الذى تسلكه الآن بعناد لن تكون له نتيجة اخرى .

Digitized by UNOG Library

وعليها ان تدرك ايضا ان النهج البديل لن يكون المعركة الكبيرة الفاصلة التي تخشاها بوضوح .

ان تخيل جنوب افريقيا المتعددة الاجناس تعمل في تآلف مع جيرانها ، لا يبدو في الوقت الحاضر بعيدا عن الواقع . ووفد بلادي مقتنع ان عددا كبيرا من الأفراد ، من بينهم عدد ينتمي الى المجتمع الابيض في جنوب افريقيا ، يدرك ما يمثله هذا التخيل من قوة . ولكن بسبب النظام السياسي داخل هذا البلد لم يتمكن هذا العدد من تعزيز هذا التخيل أو من المساعدة في تحقيقه . دعونا لا نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأن التطبيق الدقيق لسياسة الفصل العنصري قد حصل على التأييد التام من كل المجتمع الأبيض في هذا البلد . انه لم يحصل على هذا التأييد .

ولا نستطيع بطبيعة الحال ان نتفق مع رئيس وزراء جنوب افريقيا فيما يقوله ولكننا ، نوافق على ما قاله للمجتمع الابيض في جنوب افريقيا من انه يجب عليه ان " يتكيف مع الموقف أو أن يموت " اننا لا نقصد من ذلك التكيف الضئيل الهامشي بينما يبقى التأثير الكامل للفصل العنصري دون تغيير . ان المطلوب في واقع الأمر هو التغيير الأساسي . لقد كانت هناك بعض الدلائل على تغييرات طفيفة نحو الاتجاه الصحيح . ومع ذلك فعندما نتطلع الى السياسات الأخرى التي تتبعها جنوب افريقيا في نفس الوقت يمكننا ان نفهم ان هذه التغيرات الطفيفة كانت لأسباب تجميلية فقط . وتعتبر حكومة استراليا انه من غير المقبول لسلطات جنوب افريقيا ان تواصل ممارسة الاحتجاز والحرمان والتعذيب ، في الوقت الذي تقدم فيه تغييرات في سياساتها الداخلية ، وفي اذهاننا حالات مثل حالات نلسون وويني مانديلا ، والقس بايرز هود والاب مانفاليسو مخاتشوا والحالة المحزنة للدكتور نيل اغيت وهذه الأسماء اضيفت الآن الى القائمة الطويلة جدا التي تضم الوطنيين في جنوب افريقيا ، الذين حرموا من حقوقهم الوطنية والسياسية . ان وفاة العديد من المعتقلين السياسيين ووفاة الدكتور اغيت اخيرا ، تثير اسئلة خطيرة في اذهان العديد من افراد الشعب في استراليا .

ان غارات جنوب افريقيا على البلدان المجاورة لا تدل على أي اخلاص في التغييرات الداخلية البسيطة التي تمت .

هناك مكان لجنوب افريقيا في المجتمع الدولي . ولكنها فقدت هذا المكان في السنوات العشرين الماضية . وسيعيد المجتمع الدولي قبول جنوب افريقيا الى صفوفه عندما تحدث التغييرات

Digitized by UNOG Library

العميقة التي يتم الالتزام بها في ذلك البلد . ان المجتمع الدولي لا يستمتع بعزل جنوب افريقيا . وليس أكثر سعادة للمجتمع الدولي وللقارة الافريقية بصفة خاصة ، من ان يكون لجنوب افريقيا مجتمع متعدد الاجناس ، متساو ، ممثل في هذه القاعة . ويود وفد بلادي ان يتم هذا التغيير دون اراقة دماء . ان سلطات جنوب افريقيا ذاتها قادرة على ان تفعل ما هو ضروري لاعادة قبولها في المجتمع الدولي . ونحن لا ننتقص من الصعاب الداخلية الموجودة . وقد يكون حقيقي ان الفصل العنصري لا يمكن ازالته بين يوم وليلة . ولكننا كذلك لا نشعر بالارتياح بان يكون القضاء عليه عن طريق التغييرات الهامشية التي تعتقد السلطات الحالية في جنوب افريقيا انها كافية في الوقت الحاضر .

ان رؤية جنوب افريقيا تعمل في تعاون مثمر مع جيرانها أمر مثير . وقد يبدو ذلك للعديد هنا امرا غير واقعي ومستحيل . ونحن نتفهم هذا اليأس ولكننا مقتنعون بانه يجب ان يكون هناك بديل لاراقة الدماء الرهيبة في المنطقة . ان العبء يقع على جنوب افريقيا وليس على جيرانها . وعلى جنوب افريقيا أن تنظر خلف حدودها لترى أمثلة للمجتمعات الصحية العاملة ، المتعددة الأجناس . وزمبابوى أحد الأمثلة الحديثة القائمة على ذلك . واذا ما شعرت جنوب افريقيا ان المجتمع الدولي يناهضها في هذا الوقت فان ذلك يعزى الى اعمالها التي دفعت المجتمع الدولي الى اتخاذ هذا الموقف .

السيد أميغا (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لا يسعني في البداية الا ان اعرب هنا مرة اخرى ، علنا وبقوة ، عن البغض الذى تبديه بلادى ووفد بلادى لنظام الفصل العنصرى الذى ادانه من فوق هذه المنصة ممثلو البلدان المحبة للسلم . وسوف تواصل التنديد به حتى توضع له نهاية . وكما يقول الوجوديون " انا حر فقط طالما بقى زميلي الانسان حرا " ولا يمكن لافريقيا ان تعتبر نفسها حرة طالما بقى جزء من ارضها مستعبدا .

Digitized by UNOG Library

ان رئيس المؤتمر الوطني الافريقي السيد اوليفييه لم يعبر الا عن ذلك عندما صرح في باريس في ٢٥ ايار/مايو ١٩٨١ بمناسبة يوم تحرير افريقيا بان " الجنوب الافريقي لن يعرف السلم أو الاستقرار طالما لم يقض على الفصل العنصـــرى " .

حقا لن يعرف السلم أو الاستقرار ، لا الذين يعيشون تحت نظام الفصل العنصرى فحسـب ، بل وأولئك الذين يفرضونه بلا حياء . ولأكثر من ثلاثين عاما الآن يتابع نظام الأقلية البيضاء العنصرى في جنوب افريقيا في سياسته الرامية الى فصل العناصر والتنمية المنفصلة رغم التنديد الاجماعي للمجتمع الدولي . ومن الواضح أن هذا النظام يرمي الى المحافظة على السيطرة الكاملة في ايدى القلة البيضاء على موارد البلاد بينما يدفع بالأغلبية السوداء في " المستوطنات " حيث تحرم من الحد الأدنى مـــن ضروريات الحياة . وفي الحقيقة فان الرجل الأبيض الذى اغتصب السلطة لا يوافق على ان يكـــون الرجل الأسود الذى ولد على نفس الأرض مساويا له وان تتاح له نفس الفرص التي تتاح للبيض ، بـــل انه لا يكاد ان يعتبره كائنا انسانيا . وهذا يؤكد سذاجة الفيلسوف الذى تساءل في سخريـة فـــي غير موضعها لماذا وضع الله روحا في جسد أسود .

ان هذه السياسة التي تسخر من الحقوق الأساسية للانسان المعترف بها والمقبولة من جميع الأمم المتحضرة ، تتضمن بذور العنف والكراهية . ان سويتو تعتبر مثالا بارزا يقدمه التاريخ تجد فيه ان اطفال المدارس السود الصغار يجرأون على رفع اصواتهم احتجاجا على الأخطاء التي ارتكبت ضد عنصرهم . وانطلاقا من كل ذلك نعلن مرة أخرى ان الفصل العنصرى يعد جريمة ضد الانسانيـــة لا لسبب الا لانه يفرض نظاما من عدم التسامح ، والسيطرة ، والاستغلال والمهانة باسم العنصريـــة على الأغلبية الساحقة للشعب الأسود في جنوب افريقيا . وبالتالي فان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على حق ان تعلن في احدث تقرير لها :

" وهو لم يسفر عن المعاناة الجسيمة لشعب جنوب افريقيا ، فحسب ، بل أدى أيضـا الى استمرار نظام جنوب افريقيا العنصرى في خرق السلم والقيام بأعمال الارهاب وزعزعـــة الاستقرار في الجنوب الافريقي بأكمله ، مما ينتهك القانون الدولي والأخلاق . وهو يشكل خطر نشوب نزاع اكبر اتساعا واكثر فظاعة ويهدد صون السلم والأمن الدوليين وايجاد تعاون دولـي حقيقـــي " . (A/37/22.P.283)

Digitized by UNOG Library

وفضلا عن ذلك نجد ان هذه السياسة التي فرضها العنصريون البيض في جنوب افريقيا منذ ١٩٤٨ تعتبر أمرا مخزيا لأنها تتناقض مع مبادئ احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو العقيدة أو الدين . وهي المبادئ التي وضعها قبل ثلاث سنوات الموقعون على ميثاق الامم المتحدة . ولهذا نؤكد ان القضاء على التمييز العنصري بصورته المؤسسية ينبغي أن يكون من الأهداف ذات الأولوية للأمم المتحدة ، ان الفصل العنصري الذى يعتبر جريمة ضد الانسانية يمثل خطرا محدقا بالسلم سواء بالداخل أو الخارج ولذلك ينبغي تعبئة المجتمع العالمي بأسره لمواجهته .

ان حقيقة هذا الخطر تتضح من بعض الوقائع سيئة الذكرى التي اتخذتها السلطات العنصرية كنظام للحكم منذ ان اغتصبت الأقلية البيضاء السلطة في جنوب افريقيا وهي ، طرد السود من ديارهم وأراضيهم بمقتضى قانون تصاريح المرور البغيض . واحتجاز الألوف من السود دون محاكمة لفترات مختلفة لمجرد الشك فيهم . وممارسة التعذيب اللانساني والمميت لسكان البلاد . وذبح الالاف من الرجال والنساء والاطفال العزل الابرياء . ان قائمة الجرائم المرتكبة من جانب البيض في جنوب افريقيا باسم العنصرية البالية المستوحاة من العقيدة النازية البغيضة قائمة طويلة .

ويطيب لي أن أشيد هنا بكل أولئك الذين أرادوا العيش في حرية ومساواة وسقطوا تحت وطأة اقدام ورصاص العنصريين في جنوب افريقيا ، وبأولئك الذين دفنوا أحياء في سجون بريتوريا لأنهم خاضوا معركة باسلة ، وأشيد كذلك بأطفال شاربفيل وطلبة المدارس في سويتو الذين ستظل أعمالهم البارزة ماثلة في اذهان كل المناضلين من أجل الحرية ، كنموذج على أداء الواجب والتضحية حتى تنتصر قضية الشعب . ونشيد كذلك بالشخصيات البارزة في هذا النضال من أجل المساواة وأذكر من بينهم الرئيس البرت لوتولي الحائز على جائزة نوبل للسلام ، والامام عبد الله هارون الزعيم الديني الموقر ، وستيف بيكو مؤسس جماعة الوعي الاسود ، والدكتور نيل آجيت وهو من رجال النقابات ونيلسون مانديلا المحتجز المسالم سجين العنصريين منذ عشرين عاما . واخيرا نشيد بجميع المناضلين المجهولين الذين طاردهم العسكريون في جنوب افريقيا وضحوا بعائلاتهم وبديارهم من أجل قضية المساواة والعدالة .

Digitized by UNOG Library

ومما يثلج الصدر أن نرى فيما يتعلق بتعبئة المجتمع الدولي ، سرعان ما ارتفعت الأصوات واتخذت اجراءات للقضاء على نظام الفصل العنصرى ، فهكذا في سنة ١٩٦٢ شن الدكتور مارتن لوثر كينغ المناضل المشهور من أجل السلام حملة ضد الحكومة الوحشية في جنوب افريقيا التي خاضت حربا دموية ضد السكان الاصليين السود فيها . وفي العام ذاته نجد ان الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ١٧٦١ (د-١٧) طلبت من الدول الأعضاء ان تقوم فرادى أو مجتمعة باتخاذ تدابير محددة لاجبار جنوب افريقيا على التخلى عن سياستها للفصل العنصرى . ان عددا كبيرا من البلدان الافريقية التى حصلت على استقلالها قبل ذلك بعامين قد انضمت في جهودها الى الدول الاخرى لتحقيق التحرير الكامل لافريقيا . ومنذ ذلك الوقت ، وتحت ضغط الهجوم المستمر فان حكومة جنوب افريقيا اضطرت أن تتخلى عن مقعدها في الأمم المتحدة . ومع ذلك فلكي يكون هذا العزل فعالا ينبغي ان يلقى التأييد والدعم من كل الدول الأعضاء . وحيث أن الأمر ليس كذلك ،فان النظام العنصرى في جنوب افريقيا ما زال يحظى بالتشجيع لسياسته البغيضة ولذلك قام بتعزيز قمعه في الداخل وصدّر المعاناة خارج حدوده بأعمال الارهاب وزعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة وعن طريق تنظيم غزو سيشل ، وتصعيد الترتيبات الحربية المحمومة وجهوده للحصول على السلاح النووى .

ان هذه التشنجات من قبل نظام يحتضر ترأسه أقلية عنصرية يمكن ان يؤدى الى صراع اقليمي مما يعود بالآثار الوخيمة على السلم والأمن الدوليين . وبالتالي فان على المجتمع الدولي ان يتصرف بهدوء واتزان اذا كنا نريد ان ندرأ تدهور الموقف .

ومع ذلك فان جهود الأمم المتحدة قد احبطت باستمرار من جانب بعض الدول الأعضاء والشركات الدولية التي تود استمرار نظام الفصل العنصرى . ولذلك فمما يؤسف له للغاية ان نلاحظ ان فرض العقوبات يطبق بصورة متراخية ، والأسوأ من ذلك ان مجلس الأمن وهو الجهاز الذى يتحمل المسؤولية الأساسية في صون السلم والامن الدوليين ما زال حتى الآن عاجزا عن فرض العقوبات الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا . وفي هذه الظروف فان كل ما تبقى امام السكان السود هو اللجوء الى حمل السلاح . وكما قال الرئيس كيندى : ان اولئك الذين يمنعون الثورات السلمية يجعلون من اندلاع الثورات الدموية أمرا محتوما .

Digitized by UNOG Library

انهم اولئك الذين يواصلون - انتهاكا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن - الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية وعسكرية مع جنوب افريقيا . ان تحديهم للحق والعدل يقضي على التضحيات التي تبذلها تلك الدول التي تلتزم بالجزاءات ، ويؤدي بالفعل الى تأخير نهاية عهد الفصل العنصري .

ومن الأهمية بمكان أن نسجل في هذا الصدد انه رغم القرار ١٧٦١ (د-١٧) في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ وغيره من القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ، ازدادت العلاقات التجارية بين جنوب افريقيا والمتواطئين معها بدرجة كبيرة خلال السنوات العشرين المنصرمة .

وفي المجال العسكري ، فان التعاون مع هذا البلد قد مكنه من ان يصبح دولة عسكرية عالمية . وقد ازداد هذا التعاون على نحو مؤسف منذ زيارة فوستر رئيس الوزراء لاسرائيل في عام ١٩٧٦ . وبالتالي نجد ان جنوب افريقيا قد حصلت على العتاد الحربي المتقدم والتقنيات العسكرية المتطورة . وقد حول المستشارون الذين أوفدوا الى هناك ذلك البلد الى منتج رئيسي للسلاح وللعتاد الحربي وفتحوا أمامه الطريق ليصبح عضوا في النادي النووي .

وليس من الغريب ان جنوب افريقيا تزهو الآن بأنها أصبحت موردة السلاح الى الدول الافريقية وكان بمقدورها أن تشترك في المعرض الخاص بالاسلحة والمعدات العسكرية الذي أقيم مؤخرا في اليونان لو لم تمنعها حكومة ذلك البلد من الاشتراك .

وفضلا عن ذلك ، كان من الممكن ان تنتهي النزوات العسكرية لجنوب افريقيا لو لم تنتهك بعض الدول الأعضاء القرار ٤١٨ (١٩٧٧) . والواقع أن التدابير المحددة المنصوص عليها في ذلك القرار ظلت حبرا على ورق . وبعد ذلك بثلاث سنوات حاول مجلس الأمن دون جدوى ، في قراره ٤٧٣ (١٩٨٠) ان يغطي أوجه القصور في القرار ٤١٨ (١٩٧٧) عن طريق تعزيز التدابير التي تضمنها . ولكننا نجد هنا مرة اخرى أن المصالح الذاتية قد سادت وأدت الى زيادة التعاون مع نظام جنوب افريقيا الذي لم يتردد في ارتكاب العدوان ضد الدول المستقلة المجاورة بغية اختبار الاسلحة والمعدات التي ينتجها .

وقد أثار هذا السلوك المشين احباط المجتمع الدولي ، وأدى الى معاناة جديدة لا طائل من ورائها للأغلبية السوداء المغلوبة على أمرها . كما تسبب في بذل مزيد من الجهود من قبل المناضلين البواسل من أجل الحرية . ويدلل ذلك على مدى الحاح زيادة وتضييق الضغوط الاقتصادية

Digitized by UNOG Library

على جنوب افريقيا عن طريق قطع الشريان الذى يغذى مصانعها ويفرض حظر على شحنات النفط اليها . وتلقى هذه الفكرة قبولا . وافهم أن مؤتمرا عقد هنا في مقر الأمم المتحدة بين اللجنة الخاصة وبين الدول المصدرة للبترول ، أو الدول التي تنقل البترول .

كذلك ينبغي أن يفرض الحظر على الاستثمارات والقروض المالية التي تقدم الى جنوب افريقيا ولسوء الحظ ، تواصل المؤسسات المالية الدولية تقديم دعمها المالى الى جنوب افريقيا . ومن المؤسف أن القرار ٢/٣٧ الذى صدر في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام والذى طلب الى صندوق النقد الدولي الا يستجيب الى طلب جنوب افريقيا الحصول على قرض يربو على بليون دولار ، لم يكن له أى أثر . ومرة أخرى نجد أن المصالح الذاتية الأنانية قد أسهمت في القضاء على الأغلبية السوداء .

ينبغي أن يفرض حظر أيضا على جميع أنواع التعاون الثقافي والرياضي مع جنوب افريقيا . ان هذا البلد الذى لا يلتزم بالمثل العليا لكومرتين ينبغي الا يسمح له بتنظيم مباريات رياضية دولية . وبالتالي ، سوف يحظى أى مقترح يرمي الى مقاطعة المباريات الرياضية والأحداث الثقافية في جنوب افريقيا للقضاء على التمييز في مجال الرياضة كل تأييد من توغو .

كانت هذه هي وجهات نظر حكومة بلدى والخطوات التي نود أن نرى المجتمع الدولي يتخذها للقضاء على الظلم والمهانة والعار التي يعانيها هذا الجزء من افريقيا .

لقد حان الوقت الآن ان نختار أن الخيار السياسي السلمي هو أن نطبق الجزاءات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا العنصرية وفقا للفصل السابع من الميثاق . ونعتقد أن مثل هذه الخطوة تتخذ شكل مساعدات محددة واقعية يمكن ان توفرها منظمتنا لمساعدة النضال الذى تشنه الأغلبية السوداء التي تتعرض للقمع في هذا البلد .

لقد أعلنت هذه السنة ١٩٨٢ باعتبارها السنة الدولية للتعبئة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا . وبالتالي فانني استرعي الانتباه الى حقيقة انه رغم أعمال العنف والقتل الوحشية كانت الأغلبية السوداء المقهورة ترمي دائما الى خلق مجتمع متعدد الأعراق . وتعتبر زمبابوى دلالة واضحة على ذلك .

Digitized by UNOG Library

اختم حديثي برسالة السيد مختار امبو المدير العام لليونسكو التي وجهها الى المؤتمر العالمي لفرض الجزاءات على جنوب افريقيا في ٢٥ ايار/مايو ١٩٨١ .

" رغم ان افريقيا قد عانت من أعمال عدوان كثيرة ، وعاشت قرونا في عبودية ، فانها لن تقيم حياتها على عبودية الآخرين بل ستقيمها بعبقريتها الخلاقة وايمانها بقيمها الأساسية واحترامها لقيم الآخرين . وهذا هو السبب الذى من أجله نجد رسالتها التي سوف تتوجه بها الى العالم عندما تعزز من استقلالها وتتابع مسيرة تقدمها هي رسالة السلام والحرية والعدل والتضامن " .

السيد سحنون (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما نتطلع الى العالم اليوم ، نشعر في واقع الامر بالاحباط للعديد من أشكال الشقاء والظلم وجميع انواع الصراعات التي تثير الانسان ضد أخية الانسان. ومع ذلك ، فاننا اذ نتطلع الى ماضي تاريخ الانسان نلقى التشجيع بالقدرة التي أبداها في مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها .

وليس ببعيد أن مثل هذا التحدى الذى أدى الى اليأس كان ظاهرة النازية ، وهي شر لا يتعدد نظيره في التاريخ . لقد قسمت النازية الانسانية الى أجناس متفوقة وأخرى منحطة ، وحاولت كلما استطاعت أن تفرض حكمها وأن تنشئ مؤسساتها التي لم تفعل أى شئ سوى أنها بعثت الى الحياة من جديد ، وتحت شعار الفاشية ، نظام العبودية القديم الذى عرفته عصور الظلام.

لقد قامت النازية دون تحد وبقيت بغير تعريف ردحا من الزمن حتى ثابت بقية أوروبا الى رشدها ، وتمكنت - مساعدة شعوب أخرى في قارات أخرى - من سحق هذه الظاهرة البغيضة .

واليوم ، اننا نتطلع الى الجزء الجنوبي من القارة الافريقية ولا نرى شيئا الا ظاهرة مماثلة في كل جانب وفي كل حركة وفي كل مقصد. ان دهشتنا الوحيدة وقد أقول دهشتنا البالغة هي التكرار الذى لا يصدق لنفس العمى الذى أبداه نفس الشعب .

هل من الضرورى حقا ان نقص ماذا يعني الفصل العنصرى اليوم لملايين الناس الذين تعرضوا له في كل حياتهم اليومية ؟ هل من الضرورى حقا ان نتحدث عن الاذلال اليومي والاهانات التي يتعرض لها اشقاؤنا في جنوب افريقيا ؟ لقد أعطى شهود العيان والكتب والصحف والافلام والوثائق والمناضلون من أجل الحرية والسجناء الذين تمكنوا من الهرب دليلا كافيا على ويلات الفصل العنصرى . ولن يرى الذين يغلقون أعينهم ولن يسمع الذين يصمون آذانهم .

Digitized by UNOG Library

ونحن نشعر بالصدمة لأنه بسبب ما نعرفه ونشاهده عن الفصل العنصرى ، فان بعض الذين لا يرون ولا يسمعون يتحدثون عمّا يسمى بالتغيير الايجابي والاصلاح والحوار البنّاء . ان بشاعة ما يسمّى " الترتيبات الدستورية " يصوّر لنا على انه تقدم ، وهذا يدل على سذاجة غير معقولة على أقل تقدير .

والحقيقة ان اقتراحات بريتوريا الأخيرة التي بمقتضاها يجلس البيض والملونون والآسيويون في ثلاث هيئات منفصلة ، هي تصوير كريه للنظام العتيق في تقسيم المجتمع الى طبقات . وفي هذه الحالة ، فان الأغلبية السوداء من السكان الأصليين تصبح " عبيدا للتاريخ " ، ولكنها مكبّلة هذه المرة بأغلال جديدة تسمى " قوانين التراخيص " ، وتواجه بنفس القمع والنفي الجماعي .

انني أود باسم شعب الجزائر أن أثني من على هذه المنصة على الأبطال والبطلات داخل جنوب افريقيا ، الذين يحاولون كسر هذه الأغلال والذين سوف يتاح لهم ذات يوم وضع نهاية لهذا النظام غير الانساني . وأود أيضا ان اشيد برمز هذا النضال ، الوطني الكبير نلسون مانديلا ، الذى اعتقل منذ عشرين عاما بعد زيارة لعدد من الدول الافريقية ، بما فيها الجزائر ، ولا يزال سجينا حتى الآن مع غيره من المقاتلين من أجل الحرية .

واذا كان لايزال هناك بعض من لا يرى كيف يعمل هذا النظام الشرير داخل بلدان المواجهة في جنوب افريقيا ، فان أحدا لن يدّعي الجهل بالعدوان الواسع النطاق والارهاب ضد البلدان المجاورة . كما لا يستطيع أحد أن يدّعي جهله باحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . ان أحدا لا ينسى مغامرات جنوب افريقيا العسكرية في انغولا ، وغزوها مؤخرا لسيشيل وأعمالها التخريبية في زمبابوى وموزامبيق .

ان التماثل مع النظام النازى واضح تماما عندما نأخذ في الاعتبار الاداة العسكرية القمعية التي انشأها نظام الفصل العنصرى لنفسه . ان الميزانية العسكرية لبريتوريا قد زادت بدرجة كبيرة من ما يعادل ٤٠ مليون دولار أمريكي عام ١٩٦٠ الى ما يزيد على ثلاثة بلايين من الدولارات الآن ،

Digitized by UNOG Library

بما في ذلك الطاقة النووية، التي في يد المتعصبين العنصريين، التي يمكنها أن تدمر وأن تنسف مناطق كبيرة في قارتنا، وتمثل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين.

وفي ظل هذه الخلفية، فان نداءنا بالعمل الفعّال للقضاء على الفصل العنصري هو في الواقع نداء من أجل السلم، نداء من أجل العدالة ومن أجل التقدم في الجنوب الافريقي. ان العمل الدولي اليوم ضد الأنظمة النازية والفاشية له ما يبرره، كما انه ضروري كما كان في الثلاثينات والأربعينات.

ان العمل الدولي تحت اشراف الأمم المتحدة، في رأينا، سوف يحدث التغيرات السياسية والاجتماعية التي لن يكون بوسع النظام العنصري أن يبادر بها من تلقاء نفسه. وقد أوضحت التجربة لنا في العقود الثلاثة الماضية ان التصالح مع نظام بريتوريا ليس طريقا بنّاء، ولذلك فان الاستراتيجية الصحيحة هي التي تجبر نظام بريتوريا على الاختيار بين العزلة والتغيير.

ولسوء الحظ، فان قلّة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تريد أن تنضم الى مساعينا المشتركة. ويبدو أنها لم تتعلم الدرس من تاريخها الماضي القريب. ان التسويف سوف يجعل من المؤلم بالنسبة اليها ان تبتعد عن النضال ضد الفصل العنصري. وبالأنانية وقصر النظر، وأكره ان اقول أيضا بالجبن، فانها تشجع العدوان.

ان مصالحها الأنانية تدفعها الى ان تزيد كل عام من استثماراتها في جنوب افريقيا وناميبيا بسبب المكاسب الضخمة التي تحصل عليها من نظام العبودية الذي يديره الفصل العنصري. ان المجتمع الدولي يجب ان يفرض عقوبات شاملة والزامية ضد نظام بريتوريا، بما في ذلك الحظر الفعال على التعاون العسكري والسياسي مع جنوب افريقيا، ان كنّا جادين في الاعراب عن اعتراضنا على نظام الفصل العنصري وبغضنا له. ان حظر الأسلحة الالزامي على جنوب افريقيا، الذي فرضه مجلس الأمن عام ١٩٧٧، كان له أثر قليل في منع توريد المعدات العسكرية الى جنوب افريقيا. ان اسرائيل على سبيل المثال، قد أغفلت وتجاهلت قرار مجلس الأمن وزوّدت جنوب افريقيا بكميات كبيرة من المعدات المتطورة، بما في ذلك العربات حاملات الصواريخ.

Digitized by UNOG Library

ان مواصلة الدول الغربية تقديم ما يسمّى بالمعدّات والعناصر اللازمة والتكنولوجيا ، قد مكّنت جنوب افريقيا من الاستمرار في استخدام المعدات التي حصلت عليها من قبل ، وأن تعمل على تطوير وتصنيع معدات عسكرية جديدة .

وكما أوضحت في مجلس الأمن في الشهر الماضي ، فان تعزيز الرقابة الفعالة على حظر الأسلحة ضرورة لا غنى عنها . ان لجنة مجلس الأمن يجب ان يعاد تنشيطها وأن تهيأ لها كل الخدمات اللازمة والتأييد المطلوب من جانب الأمانة تحت اشراف الأمين العام نفسه ، حيث ان قرار ١٩٧٧ هو أول قرار يتخذ من نوعه تطبيقا للفصل السابع من الميثاق .

اننا نولي أهمية مماثلة لحظر البترول الفعّال ضد جنوب افريقيا كعامل مكمل وكجزء لا يتجزأ من حظر الأسلحة . ان التزام كل البلدان الكبيرة المصدّرة للبترول بعدم تصدير بترولها الى النظام العنصري سوف تكون له آثاره في هذا المجال . ان الحظر الذي فرضته بالفعل بعض الدول المصدّرة للبترول ، بعد القرار الذي اتخذته القمة العربية في الجزائر عام ١٩٧٣ ، وبعد ذلك منظمة الوحدة الافريقية ، كانت له آثاره الواضحة على نظام بريتوريا ، اذ أصبح يسعى الى عقد صفقات سرية بأسعار فادحة . ومع ذلك ، وبسبب تعاون عدد من الشركات والمصالح العاملة في بيع وشحن البترول ، فان نظام بريتوريا كان في استطاعته ان يتغلب على الحظر الى حد ما . ومن الضروري ان يقوم مجلس الأمن ، دون تأخير ، بفرض حظر بترولي الزامي لتهيئة الجو لتطبيق قرار مجلس الأمن . وسنقترح مع عدد من الوفود ، لا سيما وفود البلدان المصدّرة للبترول ، مشروع قرار نقدمه الى الجمعية العامة . وسوف نوضح المضمون الهام لهذا المشروع عندما يعرض للتصويت خلال الأيام القليلة القادمة .

ان الفصل العنصري ليس انتهاكا للحقوق الانسانية فحسب . لقد وصم بأنه جريمة ضد الانسانية . وهو تهديد للسلم الدولي . ويجب القضاء عليه باستخدام كل الوسائل المتاحة في ظل الميثاق والتعبئة الفعالة للرأي العام العالمي . ويجب علينا ان نشجع الكتاب والفنانين والرياضيين والزعماء الدينيين وكل الشخصيات لكي تنضم الى الحملة المناهضة للفصل العنصري .

Digitized by UNOG Library

لقد حدثت زيادة ضخمة في الوعي العالمي بحركة التحرير والتضامن معها . ولكن هذا التضامن يجب ان يعزز أكثر ، لا سيما عن طريق المساعدة الفعّالة لضحايا الفصل العنصري ولحركات التحرر الوطني في نضالها المشروع من أجل الحرية ، لأن هذا النضال هو نضالنا ومن أجل حريتنا أيضا .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تتخذ الجمعية مقررا بشأن جميع مشروعات القرارات المقدمة حول هذا البند حالما يتم تقييم آثارها المالية بواسطة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة .

لقد طلب مني ان اعلن اسماء الوفود التي أبدت رغبتها في ان تنضم الى المشاركين في كل من مشروعات القرارات المقدمة حول هذا البند من جدول الأعمال ، وهي على النحو التالي :

بالنسبة لمشروع القرار (A/37/L.17 وتصويب ١) : افغانستان ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، والعراق ، وغرينادا ، وغينيا ، وفييت نام ، وماليزيا ، وهنغاريا .

مشروع القرار (A/37/L.18) : افغانستان ، وباكستان ، وترينيداد وتوباغو ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجامايكا ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، والرأس الأخضر ، وزائير ، والعراق ، وغرينادا ، وغيانا ، وفانواتو ، وفييت نام ، وقبرص ، وقطر ، وماليزيا ، ومصر ، والمغرب ، وملديف ، ونيكاراغوا ، وهايتي ، والهند ، وهنغاريا .

مشروع القرار (A/37/L.19) : افغانستان ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، والعراق ، وغرينادا ، وغيانا ، وفييت نام ، وماليزيا ، وهنغاريا ، ويوغوسلافيا .

مشروع القرار (A/37/L.20) : افغانستان ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، والرأس الأخضر ، والعراق ، وغرينادا ، وغيانا ، وفييت نام ، وقطر ، وماليزيا ، والهند ، وهنغاريا ، ويوغوسلافيا .

Digitized by UNOG Library

مشروع القرار (A/37/L.21) : افغانستان ، وباكستان ، وترينيداد وتوباغو ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، والرأس الأخضر ، ورومانيا ، وغرينادا ، وغيانا ، وفانواتو ، وفييت نام ، وقبرص ، وقطر ، وماليزيا ، ومصر ، والمغرب ، وملديف ، ونيبال ، ونيكاراغوا ، وهايتي ، والهند ، وهنغاريا .

مشروع القرار (A/37/L.22) : افغانستان ، وباكستان ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، والرأس الأخضر ، والعراق ، وغرينادا ، وغيانا ، وفانواتو ، وفييت نام ، وقطر ، وماليزيا ، والمغرب ، وملديف ، ونيكاراغوا ، والهند ، وهنغاريا .

مشروع القرار (A/37/L.23) : افغانستان ، وباكستان ، وبربادوس ، وترينيداد وتوباغو ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، والرأس الأخضر ، وزائير ، والعراق ، وغرينادا ، وغيانا ، وفانواتو ، وفييت نام ، وقبرص ، وقطر ، وماليزيا ، ومصر ، والمغرب ، وملديف ، ونيبال ، ونيكاراغوا ، وهايتي ، والهند ، وهنغاريا ، ويوغوسلافيا .

مشروع القرار (A/37/L.26) : افغانستان ، والجماهيرية العربية الليبية ، والرأس الأخضر ، والعراق ، وقطر ، وكوبا ، والكونغو ، ومدغشقر .

مشروع القرار (A/37/L.27) : افغانستان ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وفييت نام ، وقبرص ، وقطر ، والكونغو ، وليبريا ، ونيكاراغوا .

مشروع القرار (A/37/L.28) : افغانستان ، وقطر ، والكونغو ، وليبريا ، ومالي ، ومدغشقر ، ومصر ، ونيكاراغوا .

وقد طلب السيد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان يدلي ببيان ، وأعطي له الكلمة الآن .

Digitized by UNOG Library

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود نيابة عن وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، ان اعرب عن عميق تقديرنا للممثلين الذين عبّروا عن عميق مواساتهم لوفاة الرفيق ليونيد ايليتش برجنيف المقاتل البارز من أجل السلم ، رئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الأعلى والأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي .

البند ١٢٢ من جدول الأعمال

تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية (اعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية) : تقرير اللجنة السادسة (A/37/590)

قدمت الآنسة بربرى (السودان) مقررة اللجنة السادسة ، تقرير اللجنة A/37/590 ، ثم تكلمت كما يلي :

الآنسة بربرى (السودان) مقررة اللجنة السادسة ، (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ويسعدني أن أقدم للجمعية العامة تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٢٢ من جدول الأعمال المعنون " تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية " وهذا التقرير وارد في الوثيقة (A/37/590) .

يتذكر السادة الأعضاء انه في الدورة السادسة والثلاثين قررت الجمعية العامة أن تضمّن البند المعنون " تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية " في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والثلاثين ، وعهد الى اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة بأن تضع في صيغة نهائية مشروع اعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، بغية بحثه واعتماده وفقا للفقرتين ٤ و ٦ من قرار الجمعية العامة ٣٦/١١٠ الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ .

وبناء على توصية المكتب ، قررت الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ احالة هذا البند الى اللجنة السادسة .

Digitized by UNOG Library

وكان معروضا على اللجنة ، فيما يتعلق بهذا البند ، الفرع الثاني من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة ، المعنون : " اعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية " ، والذى أورد نص الاعلان الذى وضعته اللجنة الخاصة في صيغته النهائية وقدمته الى الجمعية العامة للنظر فيه واعتماده .

وفي الفقرة ١٠ من تقرير اللجنة السادسة ، توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار الوارد في الوثيقة ومشروع اعلان مانيلا المرفق به ، الذى اقترحته ٤٠ دولة . وقد ابلغني وفد بنما توّا ان بلده تودّ ان تشارك في تقديم مشروع القرار هذا .

وينص مشروع القرار في الديباجة على ان اعتماد اعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية لابد أن يعزز التقيد بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات في العلاقات بين الدول وأن يسهم في انهاء خطر اللجوء الى القوة أو التهديد بها ، وفي تخفيف التوترات الدولية ، وفي تعزيز سياسة التعاون والسلم واحترام استقلال جميع الدول وسيادتها ، وفي تقوية دور الأمم المتحدة في منع المنازعات وتسويتها سلميا ، وبالتالي في تعزيز السلم والأمن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

ونجد ان مشروع القرار يعتمد في منطوقه اعلان مانيلا بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية . ويعرب عن تقديره للجنة الخاصة المعنية بالميثاق على اسهامها الهام في صياغة نص الاعلان . ويطلب الى الامين العام ان يحيط حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وأعضاء الوكالات المتخصصة ، ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية علما باعتماد الاعلان . وأخيرا ، يحث على بذل كل الجهود حتى يصبح الاعلان مطروقا بصورة عامة ويتم الالتزام به وتنفيذه بالكامل .

ان نص مشروع اعلان مانيلا بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية ورد كمرفق لمشروع القرار الذى أشرت اليه الآن في الصفحات من ٤ الى ١٠ من تقرير اللجنة السادسة . ونجد ان مشروع الاعلان يؤكد في ديباجته من جديد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات ، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية والحقوق المتساوية وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، فضلا عن الاعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المعنية بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

والفقرة الأولى من المنطوق تعلن رسميا بأن تتصرف جميع الدول بحسن نيّة وطبقا للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، بهدف تفادى قيام منازعات فيما بينها يحتمل أن تضرّ بالعلاقات الودية ؛ وأن تسوّى كل دولة منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية وحدها على نحو لا يعرّض للخطر السلم والأمن الدوليين والعدالة ؛ وأن تسوّى المنازعات الدولية على أساس تساوى الدول في السيادة وفقا لمبدأ حرية الاختيار بين الوسائل وفقا للالتزامات المضطلع بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ووفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي ؛ وان تواصل الدول الاطراف في نزاع ما التقيد في علاقاتها المتبادلة بالتزاماتها التي تضطلع بها بموجب المبادئ الأساسية للقانون الدولي المتعلقة بسيادة الدول واستقلالها ، وسلامتها الاقليمية ؛ وان تلتمس الدول بحسن نية وبروح تعاونية تسوية مبكرة ومنصفة لمنازعاتها الدولية بأى من الوسائل الواردة في المادة ٣٣ من الميثاق ، وأعني بها : التفاوض ، أو التحقيق ، أو الوساطة ، أو التوفيق أو التحكيم ، أو التسوية القضائية ، أو اللجوء الى المنظمات او الترتيبات الاقليمية ، أو أية وسائل سلمية أخرى تختارها هي ذاتها ، بما في ذلك المساعي الحميدة . وان تتفق الاطراف في التماس التسوية المذكورة ، أن تتفق على الوسيلة السلمية التي تتلاءم مع ظروف نزاعها وطبيعته .

Digitized by UNOG Library

كما انه يعلن انه في حالة اخفاق الأطراف في نزاع ما في التوصل الى حل مبكر ، بأى من وسائل التسوية المذكورة أعلاه ، عليها مواصلة التماس حل سلمي والتشاور فورا بشأن وسائل تتفق عليها اتفاقا متبادلا لتسوية النزاع سلميا ؛ وانه ليس في وجود نزاع ما ولا في اخفاق اجراء ما من اجراءات تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، ما يسمح باستعمال القوة أو التهديد بالقوة من قبل أى من الدول الأطراف في النزاع .

والقسم الثاني من منطوق مشروع الاعلان ينص ، في جملة أمور ، على ما يلي : أولا ، أن تجدد الدول الأعضاء تأكيد الدور الهام المسند الذى يسنده ميثاق الأمم المتحدة الى الجمعية العامة في ميدان تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وتشدد على ضرورة تمكينها من النهوض بمسؤولياتها على نحو فعّال ؛ ثانيا ، يتعين على الدول الأعضاء ان تعزز الدور الرئيسي لمجلس الأمن في مجال تسوية المنازعات أو أية حالة يحتمل ان يعرّض استمرارها صون السلم والأمن الدوليين للخطر . ثالثا ، ينبغي ان تكون الدول على بيّنة تامة من دور محكمة العدل الدولية ؛ وأن توجّه اهتمامها الى التسهيلات التي تقدمها المحكمة لتسوية المنازعات القانونية ، خصوصا منذ تعديل نظام عمل المحكمة ؛ ورابعا ، يتعين على الأمين العام ان يضع موضع الاستخدام التام أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالمسؤوليات المسندة اليه ؛ وعليه ان يؤدى أية مهام أخرى يعهد بها اليه مجلس الأمن او الجمعية العامة .

وأخيرا ، فان مشروع الاعلان يحث جميع الدول على ان تلتزم وتعزز بحسن نيّة أحكام الاعلان في تسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية ويؤكد على الحاجة ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ،لمواصلة الجهود من أجل تدعيم عملية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية عن طريق التطوير التدريجي للقانون الدولي وتطويره حسب الاقتضاء ، وعن طريق تعزيز فعالية الأمم المتحدة في هذا الميدان .

وترى اللجنة السادسة ان مسألة التسوية السلمية للمنازعات فيما بين الدول تستحق الاهتمام المستمر من قبل الجمعية العامة والدول الأعضاء فيها وانه ينبغي الترحيب دائما بكل الخطوات الاضافية التي يمكن ان تتخذ للاسهام بدرجة اكبر في تعزيز هذه المسألة . واسترشادا بهذه

Digitized by UNOG Library

الاعتبارات ، فان اللجنة السادسة توصي أيضا في الفقرة ١١ من تقريرها بأن تتخذ الجمعية العامة قرارا بادراج البند المعنون " التسوية السلمية للمنازعات فيما بين الدول " في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والثلاثين .

ويحدوني وطيد الأمل في ان تتمكن الجمعية العامة من ان تعتمد بتوافق الرأى توصية اللجنة السادسة الواردة في الفقرة ١٠ من تقريرها والمرفق لهذه الوثيقة ، وأعني بذلك مشروع اعلان مانيلا بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، وكذلك التوصية التي تظهر في الفقرة ١١ من نفس التقرير .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تتخذ الجمعية العامة الآن قرارا بشأن تقرير اللجنة السادسة الوارد في الوثيقة (A/37/590) . وقد تم اقرار مشروع القرار هذا الذى يتضمن نص اعلان مانيلا بشأن التسوية السلمية للنزاعات بين الدول بتوافق الرأى في اللجنة السادسة. هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تود أن تفعل نفس الشيء ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٧/١٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود الآن ان أوجّه اهتمام الجمعية العامة الى توصية اللجنة السادسة الواردة في الفقرة ١١ من تقريرها . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تقرر تضمين البند المعنون " التسوية السلمية للنزاعات بين الدول " في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان اعتماد اعلان مانيلا بشأن التسوية السلمية للنزاعات الدولية بتوافق الآراء

" يسجل ولا ريب اسهاما هاما في انماء التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه " ،

Digitized by UNOG Library

وفقا للمادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة . وهذا الاعلان يتمشى تماما مع المطلب الرئيسي الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ٢ من الميثاق ، والتي بمقتضاها :

" تسوّى كل دولة منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية وحدها ، على نحو لا يعرّض للخطر السلم والأمن الدوليين والعدالة " . (A/37/590 ، ص ٦)

ان هذا الاعلان ، الذى يستند بصفة اساسية على واحد من المبادئ الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة ، لا يتضمن أية احكام شاملة في هذا الموضوع .

ومن المهم ان الاعلان الخاص بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية بين الدول يعيد تأكيد مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، ويكرر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة أخرى ، وأخيرا وليس آخرا يؤكد مرة أخرى الأهمية القصوى لمبدأ المساواة وتقرير المصير للشعوب .

Digitized by UNOG Library

وأود أن أعرب عن اعتقادي الصادق بأن اقرار هذا الاعلان سوف يجعله من ضمن القرارات الرئيسية للجمعية العامة بوصفه اعلانا يعادل في أهميته الصكوك السياسية والقانونية الهامة المعتمدة من قبل هذا المحفل في الماضي ، مثل اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٧٠ ، والاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي لعام ١٩٧٠ ، وتعريف العدوان لعام ١٩٧٤ ، واعلان تعميق وتدعيم الانفراج الدولي لعام ١٩٧٧ ، والاعلانات والقرارات الأخرى المؤدية الى صيانة السلم والأمن الدوليين .

سوف أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الكلمة بشأن اقرار اعلان مانيلا ، وأولهم هو السيد كارلوس روملو ، وزير خارجية الفلبين ، والرئيس الأسبق للجمعية العامة .

السيد روملو (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يعرب وفد الفلبين عن مواساته لشعب روسيا السوفياتية لوفاة قائده العظيم ليونيد برجنيف . وقد سافرت سيدة الفلبين الأولى السيدة ايملدا ر. ماركوس الى موسكو وحضرت مراسم تشييع جثمان القائد الراحل لروسيا السوفياتية ، واننا نضم صوتنا الى بقية العالم في الاعراب عن عزائنا ومواساتنا لشعب روسيا السوفياتية .

ان الفلبين يسرها ، واني على يقين من أن ذلك يسر أيضا كل أولئك الذين يؤمنون بامكانيات الأمم المتحدة ، قيام الجمعية العامة اليوم باعتماد اعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية على النحو الذي أوصت اللجنة السادسة به الجمعية في مقرر اعتمدته بتوافق الآراء بتاريخ ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر كما أوضحت ذلك مقررة اللجنة السادسة من على هذه المنصّة .

وفي رأينا يمثل هذا الاعلان خطوة هامة الى الأمام ، بالنسبة الى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصورة عامة ، في جهودنا لتعزيز قدرة الأمم المتحدة في عملية صنع السلام . وكما نرى في كثير من الأحيان أنه شيء جميل أن تتوصل الأمم المتحدة الى وقف اطلاق النار بين الخصوم ولكن هذا المنجز قد يعني القليل اذا لم تتمكن الأمم المتحدة من أن تحسم المنازعات بالوسائل السلمية

Digitized by UNOG Library

وان عدم القدرة هذه تمثلت في معظم المنازعات التي لم تحسم في العديد من بؤر المشاكل في العالم وهو أمر كانت الأمم المتحدة موضع ملامة فيه .

ان هذا الاعلان يمكن أن يعتبر خطوة، مجرد خطوة ، نحو تحسين الحالة . فاعلان مانيلا علامة على الطريق الذى علينا أن نسير عليه اذا كان لنا أن نحقق السلم المقرون بالعدل في هذا العالم . انه بداية المطاف لا نهايته . ان الاعلان يبرز للحكومات والرأى العام أن هذه الجمعية العامة ، وهي أكثر الأجهزة تمثيلا في العالم، تعتقد بأن تحسين الوسائل اللازمة للتسوية السلمية للمنازعات الدولية أمر جدير بأن يوجه اليه مجددا الاهتمام والجهد .

ان صنع السلم ، وصيانة السلم ، ونزع السلاح ، تعتبر الركائز الثلاث لعالم خال من الشقاق ، وهي ركائز يجب أن تعتمد على أساس من المساواة والعدل الاقتصاديين . ولا يمكن أن نحقق سوى تقدم ضئيل في أى مجال واحد اذا لم نحرز تقدما موازيا ومساويا في المجالات الأخرى . ان اعلان مانيلا هذا يعتبر أول ثمرة رئيسية وملموسة لجهود اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة . وانني شخصيا ووفد الفلبين يشرفنا أن يكون اسم عاصمة الفلبين ، مانيلا ، مرتبطا بهذا الاعلان . وهذا نتاج عقد دورة اللجنة الخاصة في مانيلا في كانون الثاني /يناير وشباط/فبراير ١٩٨٠ عندما اتخذ الاعلان شكله لأول مرة . وكان رئيس هذا المؤتمر في مانيلا السيد استليتو مندوزا الرئيس السابق للجنة السادسة (القانونية) لهذه المنظمة وهو الآن المحامي العام واحدى الشخصيات القانونية اللامعة في الفلبين .

وفي تعقيباتي عند ترحيبي باللجنة الخاصة في دورتها في مركز المؤتمرات الدولية في مانيلا أعلنت : " ان العديد أصبحوا يعتقدون بأنه من الأفضل أن يعززوا قوتهم وقدراتهم على الحرب بدلا من أن يفكروا في تعزيز الأمم المتحدة . . . " . وقلت أيضا :

" ان للمجتمع الدولي الذى تتوفر له مقومات الحياة احتياجات أساسية ، من بينها الحاجة الى التسوية السلمية للمنازعات ، والحاجة الى التوصل الى آلية مشتركة للحفاظ على السلام ، والحاجة الى تمثيل عادل ومنصف في عملية اتخاذ القرار في المجتمع الدولي ، والحاجة الى الانصاف والعدالة في الحقوق الاقتصادية والسياسية في المجتمع الدولي " .

Digitized by UNOG Library

ان اعتماد مانيلا سوف يؤدى قطعا الى تعزيز أولى هذه الحاجات وهي أكثرها تعرضا للاهمال . فكما اعتمدنا توضيحات هامة لميثاق الأمم المتحدة في تعريف العدوان وفي الاعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول ، وفي غيرهما من الصكوك ، فان اعتمادنا للاعلان الذى أمامكم يمكن أن يساعد في تعزيز صنع السلم وفي ابراز أهميته . واننا نتوقع تحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال في اللجنة الخاصة وفي محافل اخرى . وفي واقع الأمر نجد أن مشروع الاعلان في حد ذاته يؤكد على الحاجة الى مواصلة الجهود الرامية الى تعزيز عملية التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ، وعن طريق تعزيز فاعلية الأمم المتحدة في هذا المجال .

ولهذه الأسباب ، فان وفد الفلبين يسعده بصورة خاصة أن يتمكن من أن يشيد بالجمعية العامة على اعتمادها اعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، وأن يعرب عن تقديرنا للجنة الخاصة ، وأن يطلب الى الأمين العام أن يحيط حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، ومجلس الأمن ، ومحكمة العدل الدولية ، باعتماده ، وأن يحث على بذل كل الجهود الممكنة حتى يصبح اعلان مانيلا معروفا للكافة ويتم الالتزام به وتنفيذه .

وقد اشتركت في تقديم القرار الدول التالية : اثيوبيا ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، اندونيسيا ، اوروغواى ، أوغندا ، ايطاليا ، بنغلاديش ، توغو ، جزر البهاما ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السودان ، سيراليون ، شيلي ، غيانا ، غينيا ، غينيا-بيساو ، الفلبين ، فنلندا ، فولتا العليا ، قبرص ، كوستاريكا ، الكونغو ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، نيجيريا ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان .

Digitized by UNOG Library

وبازدياد لجوء الدول الى التفاوض أو الى مساعدة من خلال الأمم المتحدة أو أجهزتهـــا المعنيـة ، سوف تزداد الثقة في أساليب التسوية السلمية والاعتماد عليها ، واذا ما اتبعت هـــذه الأساليب بحسن نية سوف تصبح في النهاية القاعدة التي تتبع داخل مجتمعاتنا . انني لا أرى بديلا آخر في هذا العالم اذا ما كان لنا أن نتجنب الكارثة المحدقة بنا . انني أعتقد أن اعلان مانيـــلا جاء في روح النداء الذى وجهه الينا الأمين العام في تقريره القيّم لكي نعزز قدرات الأمم المتحدة والرجوع اليها فيما يتعلق بالشؤون بين دولها الأعضاء .

اننا نشكركم ، سيادة الرئيس ، على البيان الهام الذى أدليتم به بعد ظهر اليوم والـــذى يؤكد على أهمية هذا القرار الذى اعتمدته الجمعية الآن . ان اعلان مانيلا بشأن التسوية السلميـــة للمنازعات الدولية الذى اعتمدناه توا ، يعتبر خطوة على الطريق في جهودنا لمساعدة منظمتنـــا الدولية في بلوغ أهدافها من أجل السلم والأمن الدوليين .

السيد مارينسكو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود باسم وفد جمهورية رومانيا الاشتراكية أن أعرب عن سعادتنا الغامرة لتصديق الجمعية العامة بتوافق الآراء على اعـــلان بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

ان اقرار هذا الاعـــلان يتسم بأهمية بالغة في جهود الدول الأعضاء بالنسبة لضمان الاحترام لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة ، وتعزيز الشرعية الدولية ، وفوق كل شيء - عدم استخدام القـــوة أو التهديد باستخدامها ، وتعزيز التسوية السلمية لكل المنازعات التي تنشأ بين الدول ، حيث أن هذه هي المشكلة الرئيسية التي تواجه منظمتنا ، وجوهر أنشطتها .

بالنسبة لمواجهة المخاوف التي وردت في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة والتي شاركه فيها عدد من الوفود خلال المناقشة الراهنة في الجمعية العامة ، فان تلك الوثيقة ذات أهمية قصـــوى بالنسبة للموقف الدولي . ان هذا الموقف يتسم بحدة الصراعات والنزاعات المفتوحة ، وباستمرار سياسة استخدام القوة والتهديد باستخدامها ، والاتجاه المتزايد نحو استخدام العنف والقوة في تسويـــة المشكلات الدولية .

ان المبادرة التي اتخذتها رومانيا في ١٩٧٩ ، لكي تدرج في جدول أعمال دورة الجمعيـة

Digitized by UNOG Library

العامة مشكلة التسوية السلمية للمنازعات فيما بين الدول مع اعداد وثيقة دولية مقبولة عالميا ، هـــي نتيجة طبيعية لاهتمام عميق من جانب السياسة الخارجية والمساعي المستمرة لرومانيا ورئيسهـــا نيكولاى شاوشيسكو ، والتي جاءت في وقتها مواكبة للموقف الدولي الراهن الذى يواجه منظمتنـــا والبشرية . ان الموقف الحازم الذى اعتمد على أعلى مستوى ، وجهود رومانيا ورئيسها لضمان أن كل المنازعات وبؤر التوتر والصراع بين الدول سوف يتم حلها بالوسائل السلمية السياسية وحدهـــا عن طريق المفاوضات من أجل استبعاد سياسة القوة والتدخل ، كلها معروفة تماما .

ان الاقرار بتوافق الآراء لاعلان التسوية السلمية للمنازعات الدولية هو وثيقة بالغة الأهمية بسبب مضمونه وبسبب الدلالة التي يمثلها الوضع العالمي الراهن ، كما أنه يعطينا الأمل فـــي أن المعايير والعمل الواضح سوف يتم اتباعها بطريقة فعّالة في سلوك الدول ، وأن الأنشطة المستقبلة لمنظمتنا بالنسبة لمنع المنازعات وحلها بطريقة سلمية سوف تصبح أكثر فعالية . وبذلك نوفر الظـروف لتحقيق سلم وأمن عالميين ، وللوفاء بتوقعات الشعوب في كل أنحاء العالم .

ان تطور اجراءات تسوية المنازعات الدولية كجزء لا يتجزأ من السعي نحو السلم - رغـــم النكسات وجوانب القصور - يوضح الحاجة الملحة لمواصلة الجهود والأعمال التي تهدف الى ضمـان التنفيذ الكامل واستكمال نظام المعايير الذى يوضح التزامات الدول في هذا المجال ، وكذلك شبكة الأجهزة التي تهدف الى تسهيل التسوية السلمية لكل المنازعات الدولية . ان القرار الذى اتخذناه توا بادراج مسألة التسوية السلمية للمنازعات بين الدول على جدول أعمالنا ، كاهتمام رئيسي للأمـــم المتحدة ، يستجيب لهذه الحاجة .

ان ما يجب علينا أن نفعله ، في واقع الأمر ، هو أن نستفيد بأكبر قدر ممكن من وسائـــل وطرق التسوية السلمية للمنازعات المتاحة للأمم المتحدة والموضحة في اعلان مانيلا ، وضمان تحسينها المطرد .

ان اقرار هذا الاعلان ، كخطوة هامة في عمل الدول الأعضاء في هذا المجال ، يجـــب أن تتلوه اجراءات أكثر قوة تهدف الى تنفيذ التزامات الدول وعمل الأمم المتحدة ، وتحقيق احترام أكبر ، وتعزيز أكثر فعالية لمبدأ التسوية السلمية للمنازعات بين الدول مع الاحترام الكامل لسيادة الـــدول

Digitized by UNOG Library

واستقلالها، والمساواة بينها أمام القانون، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحق الشعوب في الحكم الذاتي.

ان اعداد واقرار الاعلان الخاص بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية وهو أحد الوثائق السياسية والقانونية التي أصدرتها منظمتنا منذ التصديق على الميثاق، لم يكن في الامكان تحقيقهما دون مشاركة وجهود عدد كبير من البلدان.

ان وفد رومانيا الذى كان مسؤولا عن هذه المبادرة، يغتنم تلك الفرصة ليتوجه بالشكر الى وفود البلدان التي شاركت في تقديم مشروع اعلان مانيلا، وللمشتركين في تقديم مشروع قرار بشأن تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية والذى اعتمد في ١٩٧٩، والى كل الوفود التي قامت وبروح من التعاون، بدور فعّال وبناء في هذه العملية.

ان اعداد مشروع اعلان واقراره بتوافق الآراء يبرهن مرة أخرى، أننا عندما نعمل بروح التعاون وتلهمنا الرغبة في التوصل الى حلول مقبولة بصفة عامة لصالح السلم والتعاون الدولي وبالاحترام الكامل للحقوق المشروعة ولمصالح جميع الشعوب، يمكن التوصل الى اتفاق بشأن أكثر المشاكل صعوبة.

اننا نأمل في أن تنفيذ جميع الدول لأحكام الاعلان الخاص بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية سوف يساهم في عملية تعزيز السلم والأمن الدوليين، ويعطي قوة دفع جديدة لجهود الأمم المتحدة بالنسبة لتنفيذ مهمتها السامية، وهي انقاذ الأجيال الحالية والمستقبلة من أخطار الحرب.

Digitized by UNOG Library

السيد وابوغي (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يحمل ميثاق الأمم المتحدة شاهدا على الحقيقة المحزنة بأن حربين عالميتين جاءتا معهما في بداية هذا القرن بالموت والمعاناة البشرية التي لا نظير لها . كما يتضمن هذا الميثاق أيضا شجبا قاطعا للحرب كوسيلة لتسوية المنازعات بين الدول ، الا في الحالة المنصوص عليها فيه ، ألا وهي حالة الدفاع الجماعي عن النفس .

مع ذلك ، وادراكا للواقع المحزن بأن الصراعات والنزاعات بين الدول تنشأ بطريقة محتومة في العديد من المعاملات بين الدول ، فان مؤسسي منظمتنا لم يجعلوا فقط الشرط المسبق في أية دولة ترغب في أن تنضم الى الأمم المتحدة أن تكون محبة للسلم ، ولكنهم نصوا أيضا في الفصل السادس من الميثاق على وسائل تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية . ولسوء الحظ على الرغم من النص على عدم استخدام القوة أو التهديد بها ، والتزام جميع الدول بمقتضى الميثاق بتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية ، فان تاريخ العالم منذ انشاء الأمم المتحدة لا يزال متسما بالحروب في مناطق متعددة .

تلك الحروب ، رغم تركزها في أماكن محددة ، قد تسببت في فقدان الأرواح البشرية والمعاناة الانسانية بشكل لا يقل عما تسببت فيه الحربان العالميتان . وبالمثل ، فان الحروب التي شهدناها ، ولا نزال نشاهدها ، قد حدثت ، ليس لأن الأمم المتحدة لا تقدم الطرق والوسائل الكافية المناسبة لحل المنازعات بين الدول ، بل بالأحرى لأن الدول تلجأ الى تفضيل اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . ولذلك فانه من المناسب أن نذكر أنفسنا بأنه أيا كانت المؤسسات التي تنشئها الدول ، فانها لا تكون فعّالة وذات كفاءة الا بقدر ما تريده لها هذه الدول من فعالية وكفاءة

وفقا لذلك ، يسعدني نيابة عن مجموعة الدول الافريقية أن أتحدث الى هذا المحفل الموقر اليوم ، بشأن المسألة البالغة الأهمية الخاصة بتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية التي سوف تقوم الجمعية باعتماد اعلان بشأنها .

تجتمع الجمعية العامة اليوم لكي تعتمد رسميا اعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية . وهذه علامة هامة على طريق تاريخ منظمة الأمم المتحدة . اننا نذكر بانشاء

Digitized by UNOG Library

الأمم المتحدة وبالمبادئ التي قامت عليها كما وردت في الميثاق . كما نذكر بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها كطريقة لحل المنازعات بين الدول وأن تسوية جميع المنازعات ومواقف الصراع باستخدام الوسائل السلمية ، هما مبدآن هامان من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

منذ أعوام قليلة ، اعتمدنا الاعلان الخاص بعلاقات الصداقة الذى يطالب أيضا بالتسوية السلمية للمنازعات ، كما اعتمدت الأمم المتحدة أيضا مبادئ حسن الجوار . واعلان مانيلا الحالي هو اعادة تأكيد هامة للمبادئ الآنفة الذكر ، نتوقع أن يؤدى الى تعزيز التعايش السلمي بين الدول .

ان الدول الافريقية ، وقد كان العديد منها ضحية لاستخدام القوة أوالتهديد باستخدامها بما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وروحه ، أعطت - من جانبها - مبدأ التسوية السلمية للمنازعات بين الدول أولوية قصوى في علاقاتها الدولية . وهكذا ، وبمقتضى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، فان الدول الأعضاء في تلك المنظمة مدعوة لتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية . وتحقيقا لهذه الغاية أنشأت منظمة الوحدة الافريقية لجنة للوساطة والمصالحة والتحكيم بمقتضى أحكام ميثاقها . وقد برهنت هذه اللجنة على أنها جهاز فعّال للقضاء على المواقف التي قد تفجر الصراع .

لذلك ، فان مجموعة الدول الافريقية تهنئ ممثلي رومانيا والفلبين على مبادرتهما وعلى اسهامهما اللذين توجا بصياغة الاعلان الذى توشك الجمعية على اعتماده . تلك الصياغة التي جاءت في وقتها من جانب اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة . كما تود مجموع الدول الافريقية أيضا أن تذكر هنا بكل التقدير جهود حركة عدم الانحياز في صياغة الاعلان . وكما اتضح من تقرير الأمين العام ، بان هناك حاجة بالنسبة للدول الأعضاء لاستخدام الأجهزة الواردة في الميثاق على وجه أفضل من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وتعتقد مجموعة الدول الافريقية ان ابداء المزيد من الاستعداد لتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية سوف يمثل خطوة بالغة الأهمية صوب تعزيز دور الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين

ان اعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية يؤكد من جديد مبدأ هاما من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ونحن نناشد الجمعية الموقرة أن تقوم باعتماده بتوافق الآراء .

Digitized by UNOG Library

السيد زاخمان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشرفني أن أتحدث بمناسبة اعتماد اعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية . وأعتبر أن هذه مناسبة للتعبير عن التقدير الخاص للجهود التي قام بها جميع أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة ، الذين تمكنوا بعد ثلاث سنوات من العمل المكثف من أن يقدموا للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة نتيجة ايجابية لأنشطتهم .

لأول مرة منذ شكلت اللجنة الخاصة ، أمكن التقدم بنتيجة جوهرية لأعمالها في شكل مشروع اعلان الى الجمعية العامة . ان شرطا أساسيا وضروريا لاستكمال هذه الوثيقة الممتازة تمثل في استعداد جميع أعضاء اللجنة الخاصة في أن يعملوا بصورة بناءة سويا على أساس ميثاق الأمم المتحدة وأن يعتمدوا منهجا واقعيا للمشكلات التي تواجههم ، وأن يتخذوا الحلول التوفيقية الضرورية ، وفي الوقت ذاته ، أن يحترموا المصالح المشروعة لمجموعات الدول كلها . وهكذا كان من الممكن التوصل الى حلول للمسائل المعقدة يقبلها الجميع ، على الرغم من الموقف الدولي المتوتر .

Digitized by UNOG Library

لقد اتيحت لي الفرصة بالفعل في اللجنة السادسة للجمعية العامة ، كي أتوجه بأخلص آيات الشكر لجميع الوفود على الروح البناءة التي اتسمت بها أعمال اللجنة الخاصة وعلى الجدية والطاقة وسعة الأفق ، فضلا عن النوايا الحسنة ، التي حاولت أن تتغلب بها على الصعوبات الخطيرة التي اعترضت سبيل التوصل الى اتفاق . واليوم ، أود أن اغتنم هذه الفرصة ايضا كي اشيد اشادة خاصة بوفدي رومانيا والفلبين ، ونائب رئيس اللجنة ، وبالمقرر ، فضلا عن ممثلي الأمانة المحنكين والمؤهلين تأهيلا جيدا ، وذلك للجهود التي لا تكل التي اظهروها في هذه العملية ، وفي معاونتي في الاضطلاع بواجباتي بصفتي رئيسا للجنة الخاصة .

ان الشعوب تتوقع من الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة في الظروف الدولية الحالية المعقدة ، أن تفي بمسؤوليتها الضخمة ، وأن تقوم بالاسهام الذي يتعين عليها أن تقوم به ، من أجل الحفاظ على السلم العالمي ، وتعزيز الامن الدولي . ومن ثم ، يكون امام هذه الدورة للجمعية العامة مهمة أساسية ، هي الاسهام في درء خطر التهديد بوقوع كارثة نووية ، وانهاء سباق التسلح ، والتوصل الى اتفاقات بشأن الحد من الاسلحة ونزع السلاح ، والعودة الى الانفراج في العلاقات الدولية والقضاء على الصراعات الدولية وايجاد حلول دائمة لها بالوسائل السلمية .

لذا يعتبر اعتماد اعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، أمرا ذا اهمية خاصة ، جاء في اللحظة المناسبة . اذ يمكن للاعلان في الوقت الراهن ، على وجه التحديد ، أن يلعب دورا هاما في التخفيف من حدة التوترات الدولية ، وتعزيز أمن جميع الدول ، وازالة بؤر الصراعات القائمة والمساعدة على منع ظهور مصادر جديدة للمنازعات بين الدول .

ومما لا شك فيه ، أن النقاش العملي الجاد للمسائل المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات يرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز دور المنظمة ، وتقوية فعاليتها ، من أجل أن تتمكن من "انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب" كما ينص على ذلك الميثاق .

Digitized by UNOG Library

ان الاعلان يتسق اتساقا تاما مع أحكام ميثاق الامم المتحدة. ويحدد بالتفصيل الواجب الدولي المنوط بالدول، ذلك الواجب المكرس في ميثاق الامم المتحدة، لتسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وحدها. ويأخذ الاعلان في اعتباره أحكام الصكوك القانونية الدولية الهامة الاخرى. وانه لأمر له دلالة فائقة حقا، ان تم التوصل بعد مفاوضات معقدة الى صياغات تعكس توافق الآراء بشأن أمور هامة، مثل المبادئ التي ينبغي الالتزام بها في التسوية السلمية للمنازعات، ودور كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن، ومحكمة العدل الدولية، والأمين العام في التسوية السلمية للمنازعات الدولية، ومسألة حركات التحرر الوطني، ومسألة اعادة تدوين مبدأ القانون الدولي المتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات.

وعلاوة على ذلك، فانه مما يثلج الصدر أن نلاحظ أن النقاش الذي دار في اللجنة السادسة للجمعية العامة بشأن البندين ١٢٢ و ١٢٧ من جدول الاعمال، قد تركز على بذل الجهد اللازم للتوصل الى اتفاق، من حيث المبدأ حول مضمون مشروع اعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وفي هذا السياق، أود أن أشيد بالعمل الذي قام به جميع أعضاء اللجنة الخاصة وفي هذا الصدد، يسعدني حقا ان أعرب عن آيات الشكر الحارة لجميع الممثلين على كلمات التقدير التي وجهوها لأعمالنا.

وأود الآن أن أضيف بضع كلمات، بوصفي ممثلا للجمهورية الديمقراطية الالمانية.

انني أرغب في أن أسجل ارتياحنا لان اعلان مانيلا قد اعتمد توا بتوافق الآراء وحقيقة ان وفد بلادي كان من بين العدد الكبير الذي شارك في تقديم مشروع القرار، واشتراكه في صياغة واعتماد الاعلان، تعتبر نتيجة منطقية لسياسة بلادي التي ترمي الى تحقيق السلم والأمن والوفاق ونزع السلاح.

وتستهدي الجمهورية الديمقراطية الالمانية في جميع الاوقات باغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة، سواء داخل الامم المتحدة أو خارجها. ومن المعروف تماما ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية، انما قامت من أجل أن تبذل كل جهد ممكن، حتى يمكن ان يتم

Digitized by UNOG Library

التوصل الى سلم على أساس دائم ، بغية الا تنطلق الحرب والتهديد ، مرة ثانية ، من أرض المانية . وهذا هو موقفنا الذى لا يتزعزع فهو ، كما أعلن الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكية لالمانيا ورئيس مجلس دولة الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، في الدورة الرابعة للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكية لالمانيا ، فان : " سياسة السلم الالمانية تعتبر جزءا لا يتجزأ من الطموح العالمي النطاق الى عدم اعتبار الحرب ، في العصر النووى ، استمرار لاساليب سياسية بوسائل مختلفة ، ولكن بدلا من تلك الأساليب ينبغي القيام بكل ما يمكن عمله ، من أجل الحيلولة دون اندلاعها ، وهذا ينطبق بصورة خاصة على أوروبا ، حيث يعتبر الاختتام الناجح لاجتماع مدريد ، والاتفاق بشأن مؤتمر نزع السلاح الأوروبي ، هما الخطوة التالية المناسبة نحو درء اخطار الحرب النووية وتعزيز الوفاق .

ان الدروس التي استخلصتها بلادى من التاريخ الالماني والتاريخ الاوروبي لهذا القرن ، تتضمن ادراك ان ضمان الامن الدولي ، يتصل اتصالا وثيقا بالواجب الخلاص بتسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وحدها .

ان الاعلان يتخذ مكانه بين عدد كبير من الوثائق التي اعتمدتها هذه المنظمة . مثل الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي ، واعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة ، واعلان تعميق وتدعيم الانفراج الدولي ، وغيرذلك من الصكوك ،التي ترمي كلها الى تقوية وتعزيز الأسس السياسية والقانونية للتعايش السلمي . ونحن نؤيد بصورة قاطعة النداء العاجل الموجه لكل الدول الوارد في هذا الاعلان ، لاحترام الاحكام الواردة في هذا الاعلان ، وتعزيزها بنية حسنة وهذا من شأنه أن يسهم في تعزيز الاساس الحقيقي الوحيد لتسوية المشكلات الدولية المتراكمة ، وأعنى المفاوضات على أساس الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة والمساواة ، والمصالح المشروعة لكل البلدان . وبهذه الطريقة يمكن التوصل الى حلول تتسق مع ميثاق الامم المتحدة ، كما يمكن تعزيز فعالية الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

السيد عصمت عبد المجيد (مصـــر) : ان احتفال الجمعية العامة اليـــوم باصدار اعلان مانيلا للحل السلمي للمنازعات ، هو حدث تاريخي هام من أجل دعـــم مبادئ السلام والعدالة في عالمنا المعاصر ، وخطوة ايجابية نحو تحقيق أهداف ميثـاق هذه المنظمة العالمية ، وبصفة خاصة الاحكام والمبادئ التي نص عليها الباب السـادس من الميثاق .

ان هذا الاعلان هو تعبير حقيقي عن الرغبة بل والارادة السياسية لكافـــة الدول للعمل على وقف التدهور الذى تعيشه العلاقات الدولية في هذه الحقبة مـــن الزمن ، وهو أيضا اعلان عن حسن نوايا الدول والشعوب ورغبتها في تسوية المشاكـــل المعاصرة على أسس ومبادئ العدالة والقانون وعدم استخدام القوة أو التهديـــد باستخدامها .

ان الاعلان يوجه نداء من أجل السلام في العالم . وهو ولا شك اسهام بنّاء - كمـا سبق القول - من اجل تحقيق أهداف ومبادئ الامم المتحدة ، بما يحققه مـــن مساهمة فعالة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وتطوير التعاون بين الـــدول في المجال السياسي ، وكذلك فانه حقق اسهاما ملموسا في تطوير القانون الدولي ، وفقا لما نص عليه الميثاق في المادة الثالثة عشرة ، اذ أن الاعلان يعبّر عما جاء في الميثـاق وعما هو مستقر من مبادئ قانونية بطريقة أكثر تجسيدا وتفصيلا .

ان العامل الهام والفعال وراء احترام اية اداة قانونية او سياسية دوليـــة ، وراء التطبيق الملتزم بأحكام ومضمون هذه الأداة ، هو الارادة السياسية او القـــرار السياسي للدول المشتركة فيها ، وعزمها الاكيد المخلص على الالتزام بتنفيذ هـــذه الاحكام . ان هذا التنفيذ والالتزام لابد وان يكونا في اطار مبادئ القانون الدولـــي المستقرة وخاصة مبدأ " حسن النية " . هذا هو الدعم الحقيقي المطلوب لمثل هـــذا الاعلان حتى تتوفر له الفعالية والاحترام الواجبين .

Digitized by UNOG Library

انه يجب علينا هنا أن نتذكر ونعي تماما ما تم من تجارب في اطار " عصبة الأمم " ، وعلينا أن نأخذ العبرة والموعظة مما انتهى اليه الأمر في ظل مواثيق العصبة وبروتوكولاتها . ان العالم الآن اصبح لا يتحمل مخاطر الحرب سواء محدودة أو غير محدودة ، خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الهائل ، واستخدام ذلك في تطوير السلاح والمعدات العسكرية ، حتى فاقت قدراتها التدميرية كل تصور ، فلم تصبح هناك حدود لما يسمى حربا محدودة او اقليمية ، وبجانب ذلك فان اى حرب مهما كانت محدودة لها انعكاسات عالمية غير محدودة ، وقد ثبت ذلك على مدى التاريخ الطويل للانسانية .

ان نص الاعلان ، في تقدير وفد مصر ، هو نص متوازن حظي بتوافق المجتمع الدولي ككل ، وهذا يمثل في حد ذاته انجازا كبيرا وخاصة اذا ما أخذنا في الاعتبار الظروف الدولية المعاصرة .

وانه مع اغتباطنا باصدار الاعلان بشكله ومضمونه الحالي ، الا أننا على تمام اليقين من ضرورة تطويره وتدعيمه بما يتلاءم مع تطورات المستقبل ومقتضيات الظروف الدولية ومتطلباتها ، ليتخذ شكلا أكثر الزاما ، وبالتالي استكمال أحد الجوانب الرئيسية للنظام القانوني الدولي .

لقد تابع وفد مصر وشارك - بحكم عضويتنا في اللجنة الخاصة بمراجعة الميثاق - في الجهود التي بذلت من أجل اصدار هذا الاعلان بصورته الحالية . واننا نود أن نقدم شكرنا الخالص الى حكومة ووفد رومانيا على أخذ المبادرة بطلب ادراج بند خاص بعنوان " الحل السلمي للمنازعات " على جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . لقد جاءت هذه المبادرة الطيبة في وقت شعر فيه المجتمع الدولي بالحاجة الماسة لمثل هذه المبادرة ، ولقد تم التنسيق من خلال مراحل مختلفة مع ماقامت به لجنة مراجعة الميثاق من جهود في هذا النطاق ، وخاصة خلال دورة اللجنة التي عقدت في مانيلا في ربيع عام ١٩٨٠ عندما استضافت حكومة الفلبين لجنة

Digitized by UNOG Library

الميثاق في عاصمتها ، وبذلك أصبح من اللياقة والواجب أن يقرن الاعلان باسم " مانيلا " حيث تبلور الموضوع في شكل مشروع اعلان خلال هذه الدورة .

ان وفد مصر يقدم ، بهذه المناسبة ، خالص شكره وتقديره الى حكومة الفلبين وبالذات الى السيد وزير خارجية الفلبين الدكتور روميلو ، على ما تبذله بلاده من الجهود الدائبة والمستمرة لدعم ميثاق الامم المتحدة واحترام احكام الميثاق وتحقيق ما نص عليه من مقاصد وأهداف .

لقد جاء الاعلان شاملا لكافة المبادئ ذات الصلة ومتناولا لكل طرق ووسائل حل المنازعات الدولية ، واننا نرى ابراز أهمية بعض النقاط والنواحي التالية :

أولا ، لقد انتهجت مصر في سياستها الدولية نهج عدم الانحياز ومحاربة كافة أساليب وصور السيطرة والاستعمار والعنصرية ، وآمنت بضرورة تحقيق العدالة والمساواة لكافة الشعوب . ومن هنا فقد حرصت مصر دائما على انتهاج سياسة عدم التدخل وعدم استخدام القوة في علاقاتها الدولية ، وطبقت بالفعل روحا وعملا مبادئ اعلان التسوية السلمية الذى تحتفل الجمعية العامة اليوم باقراره .

ثانيا ، أهمية النص على حق تقرير المصير بما يتفق مع الميثاق ومع غيره من المواثيق الدولية ، مثل مبادئ اعلان العلاقات الودية والتعاون بين الدول ، وما تضمنه من دعوة الدول الى اتباع اساليب التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، وذلك عن طريق المفاوضات والوساطة والتحكيم وغير ذلك من الوسائل ، فالوسائل المنصوص عليها في الاعلان ليست على سبيل الحصر ولكن على سبيل المثال . انه من المهم ايضا ابراز أن ذلك لا يمس حق الشعوب في الكفاح من أجل تقرير مصيرها ، وضرورة استمرار حصول هذه الشعوب على الدعم والتأييد وفقا للمبادئ القائمة والمستقرة في مواثيق الامم المتحدة .

ثالثا ، أهمية الدور الموكول الى الجمعية العامة في مجال التسوية السلمية للمنازعات وفقا لاحكام الميثاق وضرورة قيامها بمسؤولياتها هذه على نحو فعّال .

Digitized by UNOG Library

رابعا ، أهمية دعم دور الأمين العام للأمم المتحدة والاستفادة من كافة الصلاحيات المخولة له في اطار أحكام الميثاق ، وكذلك دوره في اطار عمل الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وان دعم وتنشيط هذا الدور مطلوب وفقا لنص وروح الميثاق. ولعل ما جاء في تقرير الامين العام الذى قدمه في مستهل هذه الدورة الى الجمعية العامة ، هو خير دليل على اهمية دعم هذا الدور ، وذلك من اجل المساعدة على تحقيق المزيد من الفعّالية للامم المتحدة في القيام بوظائفها السياسية ، وازالة ما يواجهها من معوقات ضخمة في هذه المرحلة ، والتي تعرّض لها الامين العام في تقريره بدقة وصراحة تستحقان كل التقدير والتشجيع .

Digitized by UNOG Library

خامسا ، اقام الاعلان توازنا مناسبا بين دور مجلس الأمن باعتباره الجهاز الرئيسي الذى يتولى مسؤوليات الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وبين دور الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الديموقراطي الذى يمثل جميع الدول كبيرها وصغيرها - على قدم المساواة .

ان مصر حكومة وشعبا أيدت وتؤيد دائما الامم المتحدة وميثاقها ، والدور الهام الذى تقوم به هذه المنظمة في عالمنا المعاصر ، ومن هنا كان اهتمامها الكبير بأعمال اللجنة الخاصة بمراجعة الميثاق ، ودعم دور الأمم المتحدة ، واليوم ونحن نشاهد هذا الانجاز الهام للجنة الخاصة ، فانه يسعد وفد مصر أن يعبر عن خالص شكره وتقديره الى اللجنة الخاصة وأمانتها والى جميع السادة أعضائها ، ونرجو للامم المتحدة الازدهار الدائم ، وكل النجاح والتوفيق في تحقيق أهدافها السامية .

السيد هلسكوف (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتحدث بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، واذ ننضم الى توافق الآراء بشأن اعلان مانيلا الخاص بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية ، تود الدول العشر تبيان انها تعتبر اعتماد هذا الاعلان خطوة ايجابية وملموسة تمكنت من اتخاذها اللجنة المعنية بمراجعة الميثاق ، نتيجة مفاوضات دقيقة . وهذه النتيجة ، التي تمخضت عن تزايد توافق الآراء . في اللجنة بشأن الموضوع الهام المتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات ينبغي أن يشجع اللجنة على الاستمرار في نفس السبيل بجهودها في هذا المجال ، والمجالات الأخرى التي تدخل في ولايتها .

وفي راينا ، ان الاعلان الذى تمت الموافقة عليه توا يخدم في المقام الأول اعادة تأكيد التزامات الدول بموجب القانون الدولي وتذكيرها . ويحدونا الأمل في أن تستخدم الدول أحكام هذا الاعلان كمرشد لها في جهودها لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

Digitized by UNOG Library

السيد غونزاليس غالفيز (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):

ان الصعاب التي تحيط بأية محاولة لتعزيز وسائل التسوية السلمية للمنازعات بصفة عامة ، أو أية وسائل بشكل خاص ، ترتبط مباشرة بالمشاكل التي كان على المجتمع الدولي مواجهتها عند اشتراكه في صياغة القانون الدولي . ولقد شهدنا عاما بعد عام أن العالم المترابط لا يزال يحكم في مجالات هامة بقواعد اعدت على اساس المبادئ التي وضعها ودعمها عدد ضئيل من البلدان ، اى تلك البلدان التي تمثل الفكر الغربي . ونتيجة لذلك نشا نوع من التمرد عند تلك البلدان التي لم تكن اطرافا في هذه العملية ، وهو تحرك اتخذ أشكالا تتراوح بين العمل المباشر لتأكيد وجودها على الصعيد العالمي أو حقوقها ، وبين الرفض التقليدى للوسائل الملزمة الخاصة بتسوية المنازعات . غير انني أود مع احترامي الشديد ، ان اوضح لهذه الجمعية بأن هذا الموقف قد تغير .

ان عملية التقنين منذ فترة ما بعد الحرب الاولى ، وبصورة خاصة منذ الستينات هي عملية ، على قدر كبير من الاهمية ، وأود أن أقول بأنها تتسم بأهمية قصوى ويمكننا اليوم القول ان هناك مجالات هامة للنشاط الذى تحكمة اتفاقيات عالمية ذات طبيعة عامة. وللاسف ، لم ينعكس هذا التغيير الهام في موقف غالبية البلدان . لقد نسيت حقيقة ان دعم وسائل التسوية هو أفضل وسيلة للدفاع - بل ويقول البعض عنه انه الوسيلة الوحيدة - للذود عن السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لتلك البلدان التي لا تمتلك قوات مسلحة .

ولهذا السبب ، لا يسعنا بهذه المناسبة القول بأننا نرضى عن مضمون اعلان مانيلا ، اننا نعتبره خطوة هامة في عملية تقنين مبدأ ، وهو مبدأ من المبادئ التي قامت عليها منظومة الأمم المتحدة ، والذى هو في أشد الحاجة الى التدعيم .

ولذلك يلح وفدى الى جانب وفود أخرى ، أن يتم الابقاء على موضوع تسوية المنازعات بالوسائل السلمية في جدول أعمال الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

وفي عام ١٩٧٨ ، تقدمت المكسيك ، مع الفلبين ورومانيا ، باقتراح يدعو الى اعتماد اعلان بهذا الشأن ، قدمت بلادى قائمة بعدد من الشروط المسبقة لاعتماد وثيقة من هذا النوع . والآن ، وبعد مضي أربع سنوات ، أود أن أذكر الجمعية ببعض هذه الامور ، وهي : (أ) اعادة تاكيد الالتزام بتسوية كافة المنازعات بالوسائل السلمية (ب) تضمين العبارة التي تحدد استبعاد تطبيق الاعلان على كافة الامور التي يحكمها بالفعل اتفاقات أخرى لتسوية المنازعات ؛ (ج) التأكيد على أن الاجراءات التي تضمنها الاعلان قيد الاعتماد لا تعني نظام أفضلية محدد ، وأن بوسع الاطراف أن تلجأ الى النهج الذى يقع اختيارها عليه ؛ (د) الاقتراح بأنه في حالة اختلاف اطراف النزاع حول معرفة ما اذا كان الامر يخضع للولاية الداخلية ، تحال المسألة الى محكمة العدل الدولية ؛ (هـ) اعادة تأكيد صلاحية شرط (كالفو) ، الذى يقضي بضرورة عدم التذرع بالحصانة الدبلوماسية لحماية بعض المواطنين ، أو الاستشهاد بالولاية الدولية لهذه الغاية ، خاصة حينما يكون في مقدور هؤلاء المواطنين اللجوء الى المحاكم الوطنية المختصة ؛ (و) الاشارة الى كافة الخيارات المتاحة بمقتضى المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة ، مع ملاحظة من وفدى بان ذلك يمثل احد الشروط لتحقيق مزيد من التقدم . غير أن العديد من هذه الشروط لم يتم الوفاء بها لسوء الحظ . ولذلك السبب نود ان نعيد ما سبق أن قلناه منذ البداية ، وأعني أن هذا الاعلان لا يعدو أن يكون خطوة في طريق التقنيين بقدر الامكان للقواعد التي يمكن أن تطبق في صورة معاهدات في ذلك المجال .

ان المشروع الذى اعتمدناه الآن يمثل خطوة هامة اذا ما قورن على سبيل المثال بتعريف مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الوارد في قرار الجمعية العامة (٢٦٢٥ (د-٢٥) المعنون " اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة " ، فضلا عن أن الاعلان يتضمن بعض الجوانب التي يجب ذكرها .

Digitized by UNOG Library

أولا ، انه يفسح المجال أمام مجلس الأمن لكي يعالج ليس فقط المسائل التي قد تخـــل بالسلم فحسب ، بل كما تنص الفقرة ٤ (ب) من الجزء ثانيا :

" . . . أي نزاع أو أية حالة يمكن ان يفضيا الى احتكاك دولي أو أن يؤديا الى نشـــوب نزاع " (A/37/590 ، ص ٩) .

ثانيا ، يدرج النص المساعي الحميدة ضمن وسائل تسوية المنازعات ، رغم ان ذلك لم يتـم الاعتراف به صراحة في ميثاق الأمم المتحدة . ثالثا ، يشير النص الى عدد من المجالات المحـــددة التي يجدر بالجمعية العامة ان تعيرها الاهتمام ، كما يرد ذلك في الفقرة ٣ (ج) من الجزء ثانيـا التي تشير الى الأجهزة الفرعية التي يتعين على الجمعية العامة انشاؤها في معرض أداء وظائفهـا ، وفي الفقرة ٥ (ب) ' ٣ ' التي تقترح امكانية دراسة الحالات التي يمكن اللجوء فيها الى محكمـــة العدل الدولية .

رابعا ، تؤكد الفقرة الأخيرة من الجزء ثانيا على ضرورة مواصلة الجهود من أجل تدعيم عملية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية عن طريق التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه .

ويتعين علينا لذلك أن نؤكد اتفاقنا مع ما جاء في كتاب شوارزينبرغر " دليل القانون الدولي " - علما بأننا نادرا ما نتفق مع هذا المؤلف - في ان الأمم المتحدة قد احرزت نجاحا متواضعا في تحسين وسائل تجميد المنازعات ، غير انها منيت بفشل تام فيما يتعلق بتطوير سبل تسويتها . ان هذا يمثل بالفعل مجالا أساسيا من المجالات التي يجب ان ينصب عليها عملنا في المستقبل .

واذا لم يوافقني الممثلون الرأي في هذا الشأن فيكفيهم الرجوع الى التقرير الهام الـــذي وضعه الأمين العام عن أعمـــال المنظمة ، والذي يتحدث فيه عن دور المنظمة الاساسي ، وعـــن عدم قدرتها الحالية على الحفاظ على السلم وعلى اجراء المفاوضات .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اعتمدنا لتونـــا الاعلان الخاص بتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية . ويرحب وفد يوغوسلافيا باعتماد اعلان مانيـلا .

منذ انشاء الأمم المتحدة ، علقت يوغوسلافيا أهمية كبرى على جهود المجتمع الدولي الراميـة الى التطبيق الفعلي لمبادئ تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، وتنفيذ أحكام الميثـاق التي تحدد حقوق الدول وواجباتها ، وكذلك حقوق المنظمة وواجباتها .

Digitized by UNOG Library

ولقد سعت يوغوسلافيا دائما الى تمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بمهمتها في تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، وجعل المنظمة بذلك ركيزة للأمن الدولي والجماعي .

لقد انطلقنا دائما من ايماننا بأن المنازعات الدولية ، مهما بلغ تعقيدها ، يمكن تسويتها بالتفاوض شريطة توفر الارادة السياسية لدى أطراف النزاع ولدى كل الأعضاء الآخرين المسؤولين في المجتمع الدولي .

ويمثل اعلان مانيلا انجازا هاما للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وما هو الا نتيجة لعملية طويلة ومضنية من المفاوضات . ونشعر ان هذا الاعلان هو خطوة على طريق تعزيز التعايش السلمي النشط لكونه يمثل التزاما جديدا من جانب كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتسوية السلمية للمنازعات .

واليوم تمثل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية احدى المبادئ الأساسية لسياسة عدم الانحياز واننا نعتبرها هامة للغاية لتعزيز العلاقات الدولية المنصفة . وفي مؤتمر القمة الثاني لدول عدم الانحياز قامت هذه الدول بصياغة الالتزام الخاص بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية . وكان هذا النص أحد المصادر التي استوحي منها الاعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول . وقد اسهمت دول عدم الانحياز اسهاما كبيرا في صياغة واعتماد اعلان مانيلا .

ان الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في بداية هذه الدورة للجمعية العامة ، طالب باعتماد اعلان مانيلا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة .

وفي ظل الظروف الدولية السيئة الراهنة في المجالين السياسي والاقتصادي ، وفي الوقت الذي اصبح فيه عدد متزايد من سبل المفاوضات المتعددة الأطراف غير مثمر ، نرى انه من الأهمية بمكان أن تؤدي الجهود المخلصة لتطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشأن تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية الى نتائج ملموسة . وبالنسبة لنا يعتبر هذا دليلا على انه مهما بلغ تعقيد الوضع الدولي يمكن الوصول الى نتائج ايجابية اذا ما توفرت الارادة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك .

ويشهد توافق الآراء بشأن اعلان مانيلا على أن اعضاء منظمة الأمم المتحدة يدركون الأهمية القصوى لمسألة المنازعات الدولية ومدى الحاحها . ومن البديهي انه باعتماد هذا الاعلان ، قمنا

Digitized by UNOG Library

باعادة التأكيد على ان المنازعات بين الدول هي كالسرطان في جسم السلم والاستقرار الدوليين ، ولكنه سرطان قابل للعلاج بشتى وسائل التسوية السلمية التي يتضمنها الاعلان .

وقد قيل الكثير ، وعن حق ، عن تعثّر دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية . وليس من قبيل الصدف ان اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة قد قدمت الى هذه الجمعية نص الاعلان في هذا الوقت بالذات . وبهذا يتوفر لدينا صك هام لتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين . وينبغي الا نقلل من قيمة هذا الصك . واننا نؤمن بأن هذا الاعلان سيوضع موضع التنفيذ في السنوات المقبلة بنفس القوة والعزيمة اللتين اظهرتهما الدول لدى صياغة هذا الاعلان واعتماده بالاجماع .

وينبغي ان يكون اعتماد هذا الاعلان بمثابة حافز لهذه الهيئة الدولية لاعطاء دفعة الى الامام لحل المشاكل السياسية العاجلة من خلال هذا الصك القانوني . ونجد ان هذا يمثل نموذجا مفيدا للغاية يجب ان يتبع في وقت تظهر فيه صعوبة متزايدة في التوصل الى اتفاق في الآراء في اللجان والأجهزة الأخرى .

والرسالة الأساسية بالنسبة لنا تتجاوز جوهر هذا الاعلان . فهي تمثل الاحساس العام بأن التسوية السلمية يجب ان تكون اساس التعامل الآن في العلاقات الدولية ان كنا نود تجنب ظهور سلسلة لا نهاية لها من المنازعات الباقية دون حل والتي تزداد باستمرار مفضية الى تهديد السلم .

وفي رأينا ، لم توضع تسوية المنازعات بالطرق السلمية لتبقى حبرا على ورق . فهي عنصر من مجموعة كاملة من قواعد السلوك في العلاقات الدولية وجزء لا يتجزأ منها ، وهي تشمل مبادئ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وعدم التدخل في شؤون الدول ، والحفاظ الغيور على استقلال الأمم ، وسيادتها وسلامتها الاقليمية .

وينبغي ان تكون هذه بالذات نقطة الانطلاق ان كنا نريد أن نحقق التسوية السلمية لكل نزاع دولي . واننا نعتقد ان اعلان مانيلا يشهد على وعي متزايد بضرورة احترام كافة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وهذه المبادئ مترابطة ، ومتداخلة ، وتشكل كلا لا يتجزأ .

Digitized by UNOG Library

السيد جونستون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد تشرفت الولايات المتحدة باشتراكها بصورة فعالة منذ البداية في الاعداد لاعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية . وابتداء من تحكيم مطالب الالباما التي مضى عليها اكثر من قرن من الزمان حتى التسوية القضائية لمسائل الحدود في يومنا هذا ، والولايات المتحدة تتصدر الجهود الرامية الى التماس تسوية سلمية للمنازعات . وسوف نواصل هذه الجهود ونلتمس الفرص لتعزيز هذه التقاليد . ونتيجة لذلك يسعدنا بصورة خاصة ان نشترك في الاحتفال باعتماد اعلان مانيلا .

ولهذا السبب تتناول الفقرة ٣ من المادة ٢ من الميثاق تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ؛ وتتناول الفقرة ٤ مسألة حظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها . وقد اشار الأمين العام في تقريره السنوى الى انه ينبغي ان يبدأ التكريس المتجدد لقواعد الميثاق بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

ويمثل الاعلان اعادة تأكيد هامة وفي الوقت المناسب لمبدأ وجوب تسوية المنازعات بالوسائل السلمية . والأهم من ذلك ، ان الاعلان يبين الوسائل التي يتعين على الدول ان تستخدمها لتنفيذ هذا المبدأ . ويوضح الوسائل التي تستطيع الدول من خلالها ان تجعل التزامات وأجهزة وأهداف الأمم المتحدة ذات اثر فعال .

وان مطالبة الاعلان الدول بأن تدرك التزامها بأن تحيل المنازعات الى مجلس الأمن ، واعادة تأكيد دور محكمة العدل الدولية والتشديد على أهمية تقصي الحقائق ، وتشجيع الأمين العام على استخدام كامل سلطاته ما هي الا امثلة قليلة واضحة على استجابة الاعلان للاحتياجات المذكورة في التقرير السنوى للأمين العام .

وبالطبع فان الاعلان يتضمن حلولا توفيقية . لذلك فهو ليس بالقوة والوضوح المطلوبين في بعض المجالات مثل التسوية القضائية والحاجة الى اشراك مجلس الأمن في مرحلة مبكرة من النزاعات التي تنطوى على خطورة . ويتطلب توافق الآراء الذى يضم الدول الكبيرة والصغيرة من الشرق والغرب والشمال والجنوب تقديم تنازلات من جميع الأطراف المعنية . ان الروح التوفيقية التي أدت الى الاعداد النهائي للاعلان ينبغي الاعتراف بها كمثال على روح التعاون التي يجب أن تحدو سلوكنا جميعا .

Digitized by UNOG Library

ولا يفوتنا ان نعبر عن امتناننا للجنة الخاصة التي حددت اقتراح اصدار الاعلان بوصفه امرا يستحق الاولوية في النظر وعملت بصبر ودأب على وضع النص الذى نعتمده اليوم . واننا على ثقة من ان هذه الصفات المتمثلة في النظر الثاقب والصبر والتحلي بروح التوفيق والتعاون ، اذا سادت أعمال اللجنة ، فستؤدى الى نتائج ايجابية مماثلة في مجالات اخرى تهمها . ويعود الفضل بصورة خاصة في الاقتراح الأولي باصدار اعلان بهذا الشأن الى وفود المكسيك والفلبين ورومانيا لما وفرته من زخم لبدء هذا المجهود وتعزيزه .

ان البيانات التي ندلي بها اليوم والاحتفال الذى يلازم اعتماد الاعلان تبشر بالخير . الا ان مهمتنا الحقيقية تبدأ ولا تنتهي باعتماد اعلان مانيلا . ان اعتماد الاعلان يجب ان يؤخذ على انه التزام متجدد بمزيد من العمل في المستقبل . وعلى الدول ان تقيّم اعمالها عن طريق المعايير الواردة في الاعلان وان تسعى الى تنفيذ السياسات بالوسائل المبينة فيه .

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يمثل اعلان مانيلا بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، المعروض على هذه الجمعية للنظر فيه والذى اعتمد لتوه ، معلما جديدا في السعي الازلي للانسان للعيش في سلم يرتكز على العدالة مع اخيه الانسان ، ويوحد القوة الجماعية لكل الدول الممثلة هنا من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ومن ثم ، فان الموافقة على هذا الاعلان واعتماده يشكلان في حد ذاتهما تقدما له أهميته ودلالته في تحقيق اهداف ومقاصد هذه المنظمة ، حيث نص الميثاق على ان المنظمة قد آلت على نفسها ان تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وان تكفل قبول الاعضاء لمبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها بألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة ، وأن تتذرع بالوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية التي يشملها هذا الاعلان . وهكذا فان هذا الاعلان لا يمثل فقط تطلعات الانسان الى السلم ، انما يمهد الطريق نحو الهدف الاسمى الذى تصبو اليه هذه المنظمة وهو حرصها على عدم اندلاع حرب جديدة . وبالتالي ، اذا نجح هذا الاعلان في الاسهام في تحقيق هذه الغاية فسوف يصبح أهم وثيقة اعتمدت خلال هذه الدورة .

ان سيراليون ترحب بحرارة باعتماد هذا الاعلان وذلك وفاء منها بالتزامها تجاه هذه المنظمة ، ومبادئها واهدافها وتجاه ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . واننا اذ نفعل ذلك نفعم بالثقة بانه في

Digitized by UNOG Library

ظل الظروف القائمة سينجم عن نشوب حرب عالمية اخرى نتائج لا يمكن حصرها بالنسبة للبشرية حيث انه في اعقاب مثل هذه الحرب لن يكون هناك لا غالب ولا مغلوب . اننا سنكون جميعا خاسرين . ومن جهة اخرى فان احلال السلم سيمكننا من تكريس وقتنا وموارد نا القومية والانسانية لاستخدامها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبنا وللتعاون على المستويين الاقليمي والعالمي . وبالاضافة الى ذلك فان وفد سيراليون لواثق بانه فقط عندما يسود السلم نستطيع ان نكرس جهودنا الجماعية لازالة العوائق الاقتصادية التي تعاني منها الأمم اليوم ، ولا سيما البلدان النامية . ان استمرار اقتصاد العالم في التدهور جنبا الى جنب مع اطراد ازدياد التوتر العالمي انما يشير فقط الى العلاقة الهامة القائمة بين التنمية الاقتصادية والسلم . فوفد بلدى مقتنع اذن انه في سبيل تعزيز التزامنا للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتنمية مواردنا البشرية والطبيعية علينا أيضا ان نطور مبادئ هذه المنظمة وان ندعم مؤسساتها .

Digitized by UNOG Library

يود وفد سيراليون ايضا ، وهو يعرب عن تأييده لهذا الاعلان ان يقدم التهاني الحارة لحكومة وشعب الغلبين لموافقتهما على اضفاء اسم عاصمة بلدهما على هذا الاعلان . ومن المفيد حقا ان هذا الاعلان الحديث بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية يحمل اسم مانيلا ، عاصمة بلد خاض تجربة الآم الحرب ، ولكنه مع ذلك استمر في بذل الجهود المضنية سعيا وراء السلم .

ويود وفد بلادى كذلك ان يعرب عن تقديره وامتنانه لجميع الوفود ولاعضاء الأمانة ، الذين عملوا جاهدين في سبيل اعداد هذه الوثيقة ، وبصفة خاصة وفد رومانيا .

وليس من المناسب فقط ان يحمل هذا الاعلان اسم مانيلا ، ولكن نظرا للوضع الحالي في العالم فانه أمر ملائم ويبشر بالخير ان يعرض هذا الاعلان أمام الجمعية الآن في هذا الوقت بالذات. ان الوقت ملائم ومناسب لاننا نأمل بل ونتوقع ان يساعد هذا الاعلان في وضع حد لعدم احترام القوانين الدولية ، الذى اشار اليه الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة . وكما قلت من قبل فان الحافز الاساسي الذى ادى الى انشاء هذه المنظمة كان وسيظل الرغبة في منع نشوب حرب اخرى . وانطلاقا من هذه الفكرة ، حرم على الدول استخدام القوة الا للصالح العام . وكما قال وزير خارجية بلادى في خطابه امام هذه الجمعية في ٢٩ ايلول/سبتمبر من هذا العام :

"لكننا للأسف ، قد ضللنا عبر السنوات الأهداف والمثل التي الهمت الجهود التي توجت بانشاء الأمم المتحدة ، والتي اسهمت في زيادة وتعميق حدة التوتر وعدم الأمن العالميين بشكل لم يسبق له مثيل "

" يوجد اليوم تغشي لظاهرة القوة الانفرادية من جانب دول . مما يشكل اغفالا تاما لنصوص الميثاق واحكام منظمتنا " . (A/37/PV.10 ، ص ٥٧) .

هذا الانكار الصارخ لمبادئ المنظمة ومقاصدها هو الذى ادى الى ازمة الثقة في قدرة هذه المنظمة على صيانة السلم . وفي الواقع فان الأمين العام في تقريره السنوى يأسف لأن الاجراءات والطرق التي تم الاتفاق عليها جماعيا يتم تجاهلها ببساطة أو تنحو جانبا سعيا وراء مصالح وطنية ضيقة. وان عملية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية كثيرا ما يضرب بها عرض الحائط .

لذلك فان وفد بلادى يرحب بهذا الجهد الجديد الذى يمثله الاعلان لمنع الدول من

Digitized by UNOG Library

استخدام القوة وتسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية . وفي هذا السياق اضطرت حكومة سيراليون الى المطالبة بأن يدرج في جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين لهذه الجمعية بند بعنوان " تنفيذ احكام الأمن المشترك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين " ان الاعلان يؤكد من جديد ، ويزيد توضيح مبدأ القانون الدولي ، المقبول بالكامل ، كما هو وارد في الصكوك القانونية العديدة ، بما في ذلك ميثاق هذه المنظمة ، وهو ان مبدأ التسوية السلمية للمنازعات يستبعد استعمال القوة في تسويتها . انه يؤكد من جديد ايضا أهمية مبادئ المساواة في السيادة بين الدول ، ومبادئ الحقوق المتساوية للشعوب وحقها في تقرير المصير . لذلك فان استخدام الضغط العسكرى او اى نوع آخر ضد الدول في العلاقات الدولية ، يتناقض مع مبدأ التسوية السلمية للمنازعات .

ان الاعلان يشجع مجلس الأمن والجمعية العامة على ان يضطلعا ، على نحو كامل وفعال ، بمسؤولياتهما في مجال تسوية المنازعات ، أو في أية حالة يحتمل ان يعرض استمرارها صون السلم والأمن الدوليين للخطر . كذلك يشجع الاعلان ، الأمين العام على ممارسة اعماله بنشاط أكثر في مجال تسوية المنازعات ويلفت انتباه الدول الاعضاء الى التسهيلات التي تقدمها محكمة العدل الدولية لتسوية المنازعات القانونية .

لقد لعبت المنظمات الاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية ، عبر السنوات ، دورا متزايدا في صيانة السلم والأمن الدوليين وفي التسوية السلمية للمنازعات في اقاليمها المختلفة . ان الاعلان يعترف بجهود المنظمات الاقليمية ، ويشجعها .

وباختصار ، يمكن للدول بمقتضى هذا الاعلان ان تلجأ الى اى طريق سلمي لتسوية منازعاتها على أن تأخذ في الاعتبار مصالحها المشتركة ووفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي . لذلك يعتبر هذا الاعلان صكا قانونيا مفيدا يعيد التأكيد على المبادئ النبيلة الواردة في الميثاق ويساعد في احلال السلم والاستقرار الدوليين في الظروف المعاصرة في الحياة الدولية .

وفي الختام فانه نظرا لأهمية هذا الاعلان الذى يعتبر تأكيدا جديدا للمبادئ النبيلة الكامنة في الميثاق ، ونظرا للطابع الرسمي لاعتماده ، يود وفد بلادى ان يقترح ان يفتح الباب للتوقيع عليه كدليل على تصميمنا على الالتزام به .

Digitized by UNOG Library

السيد سنكليز (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اتخذت الجمعية العامة اجراء له أهمية تاريخية عميقة بالموافقة على اعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية . واذ يأتي هذا الاعلان بعد اعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول واعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وغير ذلك من الصكوك فان اعتماده يمثل علامة على طريق المساهمة في جهود هذه المنظمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وصونهما وتطوير علاقات الصداقة بين الدول .

ومن المناسب والملائم تماما ، في الوقت الذى يزيد فيه التجاء الدول الى استخدام القوة او التهديد باستخدامها لتسوية منازعاتها الدولية ، ان تعتمد الجمعية العامة هذا الصك الذى يقضي ، بصفة خاصة ، بضرورة تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وحدها .

ان اعلان مانيلا لا يقتصر فقط على طرح عدد من المبادئ التي تهتدى بها الدول الأطراف في المنازعات ، في سعيها لتسوية نزاعاتها بشكل سلمي . لكنه يضع أيضا الخطوات التي يتعين على الدول ان تتبعها وصولا لهذا الغرض .

ويود وفد بلادى في هذه المناسبة ان يسجل رسميا في هذه الجمعية تأييده لاحكام هذا الاعلان . ونحن نعتقد انه اذا ما طبق هذا الاعلان باخلاص ودقة ، فان اعتماده اليوم يمكن ان يمثل اسهاما ايجابيا له أهمية كبرى في قضية السلام .

ان وفد بلادى يلتزم تماما بمبادئ واهداف اعلان مانيلا ، ويحث الدول على ان تطبق احكامه بحسن نية في تسوية منازعاتها الدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انتهت الجمعية الآن من نظر البند ١٢٢ من جدول الأعمال .

Digitized by UNOG Library

البند ١٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بخلافة الدول في مال الدولة ومحفوظاتها وديونها :

(أ) تقرير اللجنة السادسة (A/37/593) ؛

(ب) تعديل (A/37/L.25) ؛

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/37/603)

قدمت الآنسة بربري (السودان) مقررة اللجنة السادسة تقرير اللجنة (A/37/593) ، ثم القت الكلمة التالية :

الآنسة بربري (السودان) مقررة اللجنة السادسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتشرف بأن أقدم الى الجمعية العامة تقرير اللجنة السادسة بشأن دراستها للبند ١٢٤ من جدول الأعمال المعنون " مؤتمر الأمم المتحدة المعني بخلافة الدول في مال الدولة ومحفوظاتها وديونها " وهذا التقرير مطروح على الجمعية العامة في الوثيقة A/37/593 ، ويذكر الممثلون ان الجمعية العامة قررت في الدورة الماضية بقرارها ١١٣/٣٦ بتاريخ ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ان تعقد مؤتمرا للمفوضين في ١٩٨٣ لدراسة مشروع المواد الخاصة بخلافة الدول في مال الدولة ومحفوظاتها وديونها الذى اعتمدته لجنة القانون الدولي في دورتها الثالثة والثلاثين وان تتجسد نتائج دراستها في اتفاقية دولية وغيرها من الصكوك الاخرى التي قد يرى انها مناسبة ولذلك كان على الجمعية العامة في دورتها الحالية أن تقوم بالنظر في مختلف المسائل المتعلقة بتنظيم المؤتمر وعقده .

وفي الفقرة ٩ من تقرير اللجنة السادسة المعروض الآن على الجمعية العامة يوجد مشروع القرار الذى اقترحته ٣٨ من الدول الاعضاء واعتمدته اللجنة السادسة بتوافق الآراء ، وتوصي اللجنة باعتماده من قبل الجمعية العامة . ويسجل مشروع القرار بالتقدير الدعوة الموجهة من حكومة النمسا لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بخلافة الدول في مال الدولة ومحفوظاتها وديونها في فيينا وقد تقرر ان يعقد المؤتمر من ١ آذار/مارس الى ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٣ بفيينا .

Digitized by UNOG Library

ويشير مشروع القرار الى المؤتمر على أن الاقتراح الرئيسي المقدم للدراسة من جانب المؤتمر هو مشروع المواد بشأن خلافة الدول في مال الدولة ومحفوظاتها وديونها الـــتي اعتمدتها لجنة القانون الدولي في دورتها الثالثة والثلاثين . كما يتناول مشروع القـــرار أيضا مختلف المسائل التنظيمية ، مثل الدول والكيانات التي تدعى لحضور المؤتمر ويتضمـن مختلف الطلبات الموجهة الى الامين العام بما في ذلك ادراج الوثائق ذات العلاقـــة بالمؤتمر . وفي هذا الصدد فان الفقرة ٥ من تقرير اللجنة السادسة هي ايضا ذات علاقة .

ولقد اشرت الى أن اللجنة السادسة تمكنت من اعتماد مشروع القرار باتفاق الآراء . وآمل أن يحظى مشروع القرار الموجود في الفقرة ٩ من تقرير اللجنة السادسة بموافقة الجمعيـة العامة عليه باتفاق الآراء .

الرئيس (ترجمة شفوية الانكليزية) : أدعو الآن ممثل الولايات المتحـــدة الامريكية لتقديم التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.25.

السيد سورزانو (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عـــــن الانكليزية) : الوثيقة A/37/L.25 تتضمن التعديل المقترح من الولايات المتحدة على التقرير وعلى مشروع القرار المطروح الآن على الجمعية . وعلى وجه التحديد تقترح الولايات المتحدة اضافة فقرة الى المنطوق هي الفقرة ٧ التي تنص على ما يلي :

" ٧ - تأذن للامين العام ان ينفذ الأنشطة الموافق عليها بموجب هـذا القرار وذلك فقط بقدر ما يكون تمويلها ممكنا دون تجاوز مستوى الموارد الذى أقـر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (قرار الجمعية العامـة ٣٦/٢٤٠ ألف)".

وقد اتخذنا خطوة تقديم هذا التعديل الطفيف خاصة واننا نتفق مع مقدمي مشروع هـــذا القرار على مدى ملاءمة عقد مؤتمر للمفوضين لاعتماد معاهدة بشأن خلافة الدول في مســـال

Digitized by UNOG Library

الدولة ومحفوظاتها وديونها . ومع ذلك فاننا نعتقد ان هدف التعديل المقترح له أثر يتجاوز مشروع القرار المطروح علينا بالذات وان تعديلنا يجب أن يقدم الآن .

ولعل الكثير من الوفود تدرك ان ميزانية الامم المتحدة الآخذة في التوسع المستمر كانت وستظل مسألة تثير القلق العميق لحكومتي . لقد ارتفعت التقديرات في السنوات الخمس الاخيرة بواقع ٨١ في المائة أي فوق معدل التضخم ان سرعة هذه الزيادة تعد على الاقل سببا للقلق مثل الحجم المطلق للميزانية . واذا لم يحدث تباطؤ في معدل الزيادة فان نفقات ميزانية البرامج في الامم المتحدة ستبلغ ٣ بلايين دولار في عام ١٩٩٠ . وعند هذا المستوى من النفقات ستجد الدول الاعضاء من كل منطقة أو مجموعة في المنظمة ان نفقة عضويتها غير معقولة .

ورغم التوصيات العديدة من هذه اللجنة أو تلك ، او من مجموعة للدراسة أو من جانب موظفي الامانة فان البرامج وميزانيات الامم المتحدة تستمر في التوسع كأنما تعتقد الدول الاعضاء ان الموارد المالية للامم المتحدة موارد غير محدودة لا يمكن أن تنضب ، أو كأنها تعتقد ان البرامج الجديدة يمكن اقامتها باستمرار بطريقة مالية دون ان تترتب عليها اعباء مالية .

وكنا نرجو لو كان هذا صحيحا ، ولكن لسوء الحظ ، ان الموقف الحقيقي يختلف تماما . اننا نعيش في عالم يبذل فيه عدد كبير من الحكومات بما فيها حكومتنا كل جهد للاضطلاع بالمسؤولية المالية - وربما في بعض الحالات البقاء المالي - اما بالقيام باستقطاعات أو بعدم القيام بكثير من المشروعات الكبرى التي قد يكون من المرغوب فيه القيام بها لولا الظروف . ان الامم المتحدة لا يمكن أن تواصل التصرف كأنما في مقدورها ان تقر برامج جديدة وان تتوسع في ميزانيتها سنة بعد اخرى . ولا يمكن للأمم المتحدة ان تبقى في معزل عن الموقف الاقتصادي الذي تجد فيه الدول الاعضاء بالمنظمة انفسها مضطرة الى زيادة ميزانيتها روتينيا لمواجهة البرامج المستمرة التزايد والواجب ان نأخذ في الاعتبار القيود الصعبة المفروضة على الميزانية التي نعمل جميعا في ظلها وان نحدد ونضع البرامج بحيث تقع ضمن المستوى السابق تقديره للموارد

Digitized by UNOG Library

المالية . ويعتقد وفد بلادى ان مستوى النفقات المعتمد في الجمعية العامة بالقـــــرار ٣٦/٢٤٠ الذى وضع الميزانية المبرمجة للسنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ يشكل أساسا سخيـــل وحكومتي على اقتناع مطلق ان أية زيادة في ميزانية الامم المتحدة في الظروف الاقتصاديـــة الحالية ستشكل عملا غير حكيم لا يتمشى مع احتياجات المنظمة ويغفل ندرة المال في الميزانية لدى الدول الاعضاء .

وبالتأكيد لا أقصد الايحاء بأن النفقات المرتبطة بالمؤتمر المعني في مشروع القـــرار المطروح على الجمعية الآن هي هدف خاص لكلام وفد بلادى . وفي الواقع انه في ظـــل ظروف اقتصادية مشجعة ما كنا لنتقدم بتعديل لمشروع هذا القرار ولسررنا لاعتماد مشـــروع القرار بتوافق الآراء . ولكن المسؤولية المالية لا يمكنها الانتظار حتى العام المقبل أو الشهـر المقبل أو حتى غدا . ولهذا فان تعديلنا لا يستهدف انتقاء مشروع القرار المطروح علينـــا بالذات بل هو جزء من جهد أكثر اتساعـا .

وكما تدرك الوفود في اللجنة السادسة اوضحت الولايات المتحدة اقتناعها العميـق بأهمية القانون الدولي ، وأيدت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بخلافة الدول في مال الدولـــة ومحفوظاتها وديونها ، ومن ثم شاركت في توافق الآراء في تلك اللجنة ومع ذلك صوت وفـــد الولايات المتحدة ضد تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/37/603 ، لأن الأمانـــــة وجدت نفسها عاجزة عن أن تستوعب نفقات مشروع القرار هذا من مواردها الحالية .

ان وفد بلادى لا يود أن يصوت ضد مشروع القرار هذا في الجلسة العامة اليـــوم ، وقد قمنا بصياغة تعديل لو انه اعتمد لسمح لنا ان ننضم ثانية الى توافق الاراء في اعتمـــاد مشروع القرار ككل . ان الفقرة ٧ من المنطوق التي تقترح الولايات المتحدة اضافتها الـــى مشروع القرار تستهدف بالضبط ان نضمن ان هذه المنظمة ، اى نحن انفسنا ، ينبغي فـــي النهاية ان نرفض التصعيد المستمر لنفقاتها .

Digitized by UNOG Library

تأذن الفقرة للامين العام أن ينفذ الانشطة الموافق عليها بموجب مشروع القرار " فقط بقدر ما يكون تمويلها ممكنا دون تجاوز " مستوى الموارد الذى أقر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ - دعوني أذكر بأن هذه الميزانية ترصد نفقات تزيد على ٥ر١ بليون دولار، أى ٥٠٠ ١ مليون دولار.

اننا لا نريد أن يساء فهمنا، فالتعديل المقدم منا لا يرمى الى الاعتراض على أية أنشطة جديدة أو اضافية، ولكنه على العكس من ذلك يبرز الحاجة الى ادارة موارد الأمم المتحدة على نحو رشيد فعال مسؤول. ان التعديل في جوهره تفويض بالتنازل عن القيام بأنواع من الانشطة التي تعد كمالية أو التي اكتملت أو ذات الفائدة الهامشية أو التي بلا فاعلية، والحد منها. كما انه يرمي الى تحقيق وفورات في الميزانية وعدد العاملين بها وضغط مصروفات ادارة الامانة. ينبغي ان توضع هذه الوسائل وغيرها موضع التجربة قبل أن نسلم بالرأى القائل بأن البديل الوحيد هو زيادة الميزانية.

وفي حالة اعتماد التعديل المقدم من الولايات المتحدة. فاننا لا نعتبر أن النتيجة ستكون حذف تمويل جميع المؤتمرات، ذلك ان الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ قد خصصت بالفعل مبالغ كبيرة لتكاليف المؤتمرات. ولن تكون النتيجة حذف كل برنامج جديد في منظمتنا ولكن القرارات يجب أن تتخذ - من الافضل، على مستوى اللجنة، بشأن كيفية تنفيذ برامج الامم المتحدة في حدود الاعتمادات الحالية في الموازنة.

سوف يكون هناك من جديد اولئك الذين يجدون صعوبات في قبول نص التعديل المقدم منا. وبينما حاولنا صياغته بما يحقق هدفنا، من الممكن تحسين هذا النص وتأكيده ووضع صيغة أكثر دقة له. ونحن على استعداد للنظر في التحسينات - على أن تكون تحسينات حقيقية - على هذا النص وسوف نرحب بأية اقتراحات على هذا النحو ومن ناحية أخرى لا نستطيع قبول تغييرات يكون من شأنها افساد الهدف منه.

اننا نتطلع الى اعتماد التعديل المقدم منا حتى يتسنى لوفدى أن ينضم الى اعتماد مشروع القرار بتوافق الاراء. وكما ذكرت من قبل، فاننا كنا نؤيد عقد المؤتمر

Digitized by UNOG Library

من البداية . ولكن في حالة عدم ادراج التعديل المقترح أو الصيغة المنقحة له في مشروع القرار المطروح علينا ، سوف يطلب وفدى التصويت على مشروع القرار ككل وسوف نصوت ضده لانه ينبغي منح التكامل المالي لهذه المنظمة أولوية عالية عما يلقاه حتى الآن .

السيدة فالديس (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود وفد كوبا نيابة عن حركة عدم الانحياز أن يسجل موقف هذه المجموعة من البلدان بشأن التعديل المقترح من جانب وفد الولايات المتحدة (A/37/L.25) .

قررت مجموعة بلدان عدم الانحياز في اجتماع عقد هذا الصباح ان هذا التعديل غير مقبول من وفودنا لانه يخلق صعابا فنية وسياسية في طبيعتها .

كما تعرف الوفود ، وكما قيل اليوم في هذه القاعة . فان الجمعية العامة اعتمدت في دورتها السادسة والثلاثين القرار ١١٣/٣٦ بتوافق الآراء الذى تقرر بمقتضاه وجوب عقد مؤتمر دولي للمفوضين في ١٩٨٣ للنظر في مشروع للمواد المتعلقة بخلافة الدول في مال الدولة ومحفوظاتها وديونها ، الذى أعدته لجنة القانون الدولي .

وبنفس المنطق ، اعتمدت اللجنة السادسة خلال هذه الدورة مشروع القرار A/CC/37/L.3 بتوافق الآراء ، الذى قررت بمقتضاه ان يعقد هذا المؤتمر في فيينا اعتبارا من الاول من آذار/مارس ١٩٨٣ .

وفضلا عن ذلك ، اتخذت اللجنة الخامسة في الفقرة ٣ من تقريرها (A/37/603) قرارا باغلبية ٦٢ صوتا مقابل ٣ وامتناع ١٠ عن التصويت بشأن الاثار المالية المترتبة على عقد هذا المؤتمر .

ومن ثم لا مبرر للتعديل المقترح من الولايات المتحدة . والواقع انه يمكن أن يثير فقط صعابا فنية لعمل الامانة التي تعمل في ظل قيود الوقت والوثائق والموارد الى الحد الذى يجعل عقد المؤتمر أمرا غير مؤكد في ظل هذه الظروف . ومن الواضح أيضا ان التعديل يثير صعابا سياسية لنا حيث أنه اذا أقر سيتم حرمان حركات التحرر الوطنية من المشاركة في مؤتمر المفوضين اذا ما تقرر عقده في النهاية . ويتعارض ذلك مع ممارسة الأمم المتحدة في هذا المجال وسوف تكون سابقة خطيرة غير مقبولة من جانبنا .

Digitized by UNOG Library

ومن المعروف في الحالة التي أمامنا ، فيما يتعلق بالاتفاقيات بشأن خلافة الدول ، فان هذه الامور تمثل أهمية خاصة لحركات التحرر الوطنية التي سيكون من حقها المطالبة بالحماية بموجب الاتفاقية ، بمجرد حصول هذه الحركات على الاستقلال .

للاسباب السالفة الذكر ، قررت بلدان عدم الانحياز التصويت ضد هذا التعديل (A/37/L.25) ، وتطلب الى الجمعية العامة أن ترفضه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تشرع الجمعية الآن في التقرير بشأن مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة السادسة والتعديل المتعلق به . وقد ورد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار في الوثيقة A/37/603 . ووفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي ، سوف أطرح أولا التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.25 ، للتصويت ، الذى قدمه توا ممثل الولايات المتحدة الامريكية .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

المعارضون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، البرازيل ، بورما ، بوروندى ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليبريا ،

Digitized by UNOG Library

الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المتنعون : استراليا ، بربادوس ، بلجيكا ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، هنغاريا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بولندا ، البرتغال ، اسبانيا ، توغو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، اوروغواى .

رفض التعديل بأغلبية ١٠٣ مقابل ٢ وامتناع ٢٦ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تتخذ الجمعية الآن مقررا بشأن مشروع القرار الذى اعتمدته اللجنة السادسة في الفقرة ٩ من تقريرها (A/37/593) طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

Digitized by UNOG Library

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،

Digitized by UNOG Library

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : لا أحد .

اعتمد مشروع القرار باغلبية ١٣٦ صوتا مقابل صوت واحد (قرار ٣٧/١١)

---

* وبعد ذلك ابلغ وفدا جزر سليمان وساموا الامانة بأنهما كانا يعتزمان التصويت لصالح مشروع القرار .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن سوف ادعو الممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم بعد التصويت . وأود أن اذكر بأن تعليل التصويت لا يتجاوز عشر دقائق وينبغي ان تدلي به الوفود من اماكنها .

السيد ابريل (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان وفد كندا قد امتنع عن التصويت حول التعديل المقترح من ممثل الولايات المتحدة . وأود أن أوضح ذلك في بضع كلمات .

بصفة عامة ، ان وفد كندا يشاطر الاهداف الميزانية التي تنطوي عليها تعديلات الولايات المتحدة . ورغم ذلك فان وفدي لديه تحفظات جادة شكلية وجوهرية على تقديم هذا التعديل .

فمن ناحية ، ان هذا التعديل يثير مسائل جوهرية فيما يتعلق بالممارسات المالية الموجودة في الأمم المتحدة وهذه المسائل تتطلب المزيد من البحث والمناقشة الأكثر عمقا . ومن ناحية أخرى ، ان تقديم هذا التعديل في هذه الظروف كان له اثر أخل بتوافق الآراء الذي تم التوصل اليه كنتيجة للجهود التي بذلها مقدمو هذا الاقتراح .

ان وفدي لا يمكنه الا ان يأسف لأن توافق الآراء لم يمكن الحفاظ عليه حتى بعد الجهود الاضافية التي تم بذلها لهذا الغرض أثر تقديم التعديل .

السيد اوردزهونيكيدز (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان وفد الاتحاد السوفياتي قد امتنع عن التصويت على تعديل الولايات المتحدة للأسباب التالية . اننا نقيم اسبابنا على حقيقة أن اعتماد هذا التعديل كان من شأنه ان يمكن من عقد المؤتمر بالحد الأدنى من المصروفات وهذا من شأنه ان يحد من مصروفات ميزانية الأمم المتحدة المتزايدة .

وتمشيا مع موقفنا المبدئي يؤيد الاتحاد السوفياتي الاقتصاد في شؤون الميزانية بقدر الامكان . وفي نفس الوقت ينبغي ان نشير فيما يتعلق بمشروع القرار ، الى انه سبق ان اعتمد فعلا بتوافق الآراء في اللجنة السادسة .

ان الوثيقة الخاصة بالآثار المالية قد تم عرضها على اللجنة السادسة قبل ان تبت في مشروع

Digitized by UNOG Library

القرار . وللأسباب سالفة الذكر ، لم يود وفد الاتحاد السوفياتي ان يعدل من موقفه تجاه هذا القرار وصوت لصالحه .

السيد ترك (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود أن اشرح بايجاز تصويت وفد النمسا بشأن التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.25 المتعلق بمشروع القرار الخاص بالمؤتمر المعني بخلافة الدول في مال الدولة ومحفوظاتها وديونها المزمع عقده في فيينا ابتداء من أول آذار/مارس الى ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٣ .

ان وفد النمسا يسره بطبيعة الحال ان يعلم ان الجمعية العامة قد اعتمدت مشروع القرار الخاص بهذا المؤتمر كما اوصت بذلك اللجنة السادسة رغم اننا نأسف لعدم التمكن من الابقاء على توافق الآراء الذى تم تحقيقه في اللجنة . وفي هذا الصدد ، أود أن اعرب عن امتنان وفد النمسا لرئيس اللجنة السادسة على الجهود التي بذلها في هذا الشأن .

ان النمسا تتعاطف مع كل الجهود التي تهدف الى تعزيز منظمة الامم المتحدة والتخفيف من الاعباء المالية الواقعة على عاتق الدول الأعضاء . اننا لا نشك في ان هذا هو أيضا الهدف الذى دعا وفد الولايات المتحدة الى تقديم هذا التعديل . ونحن نعترف ان هذه محاولة جديرة بالاهتمام وتحتاج الى دراسة جيدة . ان هذا التعديل قد أثار مشكلة ذات طابع عام تتجاوز حدود البند قيد البحث .

ان الفكرة الواردة في هذا التعديل تتطلب ، في رأينا ، المزيد من الدراسة في الجهة المختصة بذلك في منظمة الامم المتحدة . ان اعتماد مثل هذا التعديل لو كان قد تم لكان بمثابة قبول مشروط من الأمم المتحدة للدعوة المقدمة من حكومة النمسا لاستضافة المؤتمر المعني بخلافة الدول في مال الدولة ومحفوظاتها وديونها ، في فيينا . ومع ذلك فان عقد مثل هذا المؤتمر يتطلب القيام باعدادات قبل الموعد المحدد له . ولذلك كانت حكومة النمسا في حاجة الى قرار صريح من الجمعية العامة فيما يتعلق بانعقاد المؤتمر لاتخاذ الترتيبات الضرورية .

ولهذه الاسباب ، رأى وفد النمسا نفسه مضطرا الى التصويت ضد التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.25 .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انتهت الجمعية من دراسة البند ١٢٤ من جدول الأعمال .

البند ١٦ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى

انتخاب سبعة عشر عضوا للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستقوم الجمعية العامة الآن بانتخاب سبعة عشر عضوا للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي ليحلوا محل اولئك الاعضاء الذين تنتهي مدتهم في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٣ والسبعة عشر عضوا الذين ستنتهي مدة عضويتهم هم : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، اندونيسيا ، بوروندى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، سنغافورة ، شيلي ، غانا ، فرنسا ، فنلندا ، كولومبيا ، مصر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، نيجيريا واليابان .

وهؤلاء الاعضاء صالحون لاعادة انتخابهم مباشرة .

وأود أن اذكر الاعضاء انه بعد ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٣ سوف تظل الدول التالية أعضاء في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي وهي : اسبانيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اوغندا ، ايطاليا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، السنغال ، سيراليون ، العراق ، غواتيمالا ، الفلبين ، قبرص ، كوبا ، كينيا ، الهند ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الامريكية ، ويوغوسلافيا . ولذلك فان هذه الدول ليست لها اهلية للانتخاب .

وبموجب المادة ٩٢ من النظام الداخلي ينبغي ان تجرى كل الانتخابات بالاقتراع السرى ولن تكون هناك تعيينات .

ومع ذلك أود ان اذكركم بالفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ٣٤/٤٠١ الذى تم تعميمه في المرفق السادس من النظام الداخلي حيث لا يجرى الاقتراع السرى عندما يكون عدد الاعضاء المرشحين مساويا لعدد المقاعد الشاغرة ما لم يطلب وفد من الوفود اجراء التصويت .

Digitized by UNOG Library

وفي حالة عدم وجود مثل ذلك الطلب ، هل لي ان اعتبر أن الجمعية تقرر أن تشرع فـــي الانتخابات على ذلك الأساس؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد اذن الجمعية العامة ، سوف أقـــرأ الآن أسماء البلدان المرشحة التي قدمتها كل مجموعة اقليمية : خمسة بلدان من افريقيا ، هـــي الجزائر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، ومصـــر ونيجيريا . وثلاثـــة بلدان من آسيا ، وهي سنغافورة ، والصين واليابان . وبلدان من اوروبا الشرقية ، هما اتحـــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية . وبلدان من امريكا اللاتينيـــة ، هما البرازيل والمكسيك . وخمسة بلدان من اوروبا الغربية ودول أخرى ، هي استراليا ، والسويد ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنمسا .

وحيث ان عدد المرشحين من كل مجموعة اقليمية يتفق مع عدد المقاعد الشاغرة التي ينبغـــي التعيين لملئها من كل مجموعة اقليمية ، فاني أعلن ان اولئك المرشحين انتخبوا اعضاء في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لمدة ست سنوات تبدأ من ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٣ .

انتخبت البلدان التالية أعضاء في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لمدة ســـت سنوات تبدأ من ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٣ : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واستراليـــا ، والبرازيل ، والجزائر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهوريـــة الديمقراطية الالمانية ، وسنغافورة ، والسويد ، والصين ، وفرنسا ، ومصر ، والمكسيك ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنمسا ، ونيجيريا واليابان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك اختتمنا نظرنا في البنـــد ١٦ (و) من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠

Digitized by UNOG Library